العدد الثاني عشر

حق ومعرفة

12

عدد يوليو 2025

شخصية العدد

ليلى سويف
المتمسكة بالحق حتى تنتصر له.. صمود يتخطى القمع

هل تعلم؟

المواثيق الدولية توفر الحماية..
لكن استهداف العاملين في المجال الإنساني مستمر

نحن نستطيع

القضاء ينصف مرضى السكر وضمور العضلات..
أحكام قضائية تُلزم الدولة بعلاج المواطنين

نرشح لكم

"شرق المتوسط":
رواية السجن الممتد.. حين يصبح الإنسان مرآة لأمّة مقهورة

HRCP
تعزيز ثقافة
حقوق الإنسان

ECRF
المفوضية المصرية للحقوق والحريات
Egyptian Commission for Rights and Freedoms

ليلى سويف

المتمسكة بالحق حتى تنتصر له..صمود يتخطى القمع

"أمرُّ على الديارِ ديارِ ليلى... أُقبّلُ ذا الجدارَ وذا الجدارا"

بيتٌ قاله قيس في حبٍ رآه عظيما، لكنه في سياق ليلى سويف يصبح رمزية لحب الحق، والتزام بالمبدأ لا يزعزعه هوى شخصي.

في قلب جامعة القاهرة، عرفت كطالبة ثم أستاذة. وفي الميادين والسجون عُرفت كصوت لا يهدأ. لم تكن د. ليلى فقط عالمة رياضيات بارعة، بل كانت أمًّا تخوض معارك لا نهائية دفاعًا عن حرية ابنها، وعن حقّ كل مظلوم.

منذ قرابة عام، وتحديدًا في 30 سبتمبر 2024، دخلت أستاذة الرياضيات البحتة والأم المناضلة د. ليلى سويف في إضراب كلي عن الطعام، احتجاجًا على استمرار سجن نجلها علاء عبد الفتاح بالمخالفة للقانون.

وقد استمر الإضراب حتى 14 يوليو 2025، تاركًا خلفه آثارًا صحية بالغة، لكنه كشف عن إرادة لا تنكسر وعزم لا يلين.

بدأ إضراب سويف عن الطعام، بعد أن أنهى نجلها، الناشط السياسي والمبرمج علاء عبد الفتاح، مدة حبسه الرسمية المقدرة بخمس سنوات دون أن يتم الإفراج عنه. وهو مااعتبرته ليلى تجاوز واضح لحدود العدالة، إذ تحول الأمر إلى شكل من أشكال الاحتجاز التعسفي.

علاء الذي أتم خلف الأسوار خمس سنوات ويزيد متواصلين فضلا عن خمسة آخرين في وقت سابق لا يفصلهم عن بعضهم البعض سوى شهور حيث لم تكتفي السلطة بإسكات صوت علاء، بل تمعن في احتجازه خارج أي مسوغ قانوني، دون تقديم تفسير رسمي، أو فتح تحقيق، أو إعلان أي قضية جديدة بحقه. أمام هذا الإنكار الكامل للحقوق القانونية، حينها لم تجد ليلى سوى جسدها لتواجه به هذه المظلمة.

جاء الإضراب كرد فعل مباشر على غلق كل أبواب العدالة. فبعد أن فشلت الأسرة، على مدار شهور، في تحصيل حق علاء في الحرية بعد قضاء محكوميته، وبعدما تجاهلت الجهات القضائية والأمنية جميع الطعون والطلبات القانونية.

شعرت ليلى أن العدالة باتت رهينة للقرار السياسي. لكنها لم تختر الصمت أو الاستسلام. بل خاضت واحدة من أطول معارك الإضراب عن الطعام في التاريخ المصري الحديث، ليس فقط كأم تطالب بحرية ابنها، بل كمواطنة قررت أن تقاوم الظلم بشكل مباشر، سلمي، وإنساني.

الإضراب لم يكن خطوة عبثية، بل وسيلة ضغط مدروسة. لقد أرادت ليلى من خلاله فضح ازدواجية المعايير، حتى في موقف الحكومة البريطانية، التي يحمل ابنها جنسيتها إلى جانب المصرية. فعلى الرغم من التصريحات الدبلوماسية المتكررة، لم تتخذ بريطانيا موقفًا جادًا تجاه استمرار احتجاز علاء، ما اعتبرته ليلى تواطؤًا بالصمت. ومن هنا جاء الإضراب كمحاولة لدق جرس الإنذار، وتحريك المياه الراكدة، سواء على مستوى الإعلام الدولي أو النخبة السياسية والحقوقية في الداخل والخارج.

"ذكرتُ ليلى والسُّنونَ الخواليا.. وأيامَ لا نخشى على اللهوِ ناهيا"

زميل العمر الأكاديمي دكتور هاني الحسيني يحكي عن ليلى وبداياتها فيقول تخرجت ليلى سويف عام 1977 من قسم الرياضيات بعلوم القاهرة بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى، تعينت كمعيدة بنفس القسم فور تخرجها.

لاحقا حصلت على الماجستير من كلية العلوم جامعة القاهرة خلال فترة سجن زوجها أحمد سيف الإسلام عبد الفتاح، ثم حصلت على الدكتوراه عام 1990 من نفس الكلية بإشراف مشترك – حيث قضت عامين تقريباً في جامعة بواتييه بفرنسا تحت إشراف أستاذة فرنسية (Anne Page).

وحول مسيرتها الأكاديمية يقول الحسيني "أشرفت د. ليلى سويف على 6 رسائل ماجستير، وشاركت في الإشراف على رسالتي دكتوراه" مضيفا: "كل من تعامل علمياً مع ليلى سويف يعرف أنها عقلية فذة، وعالمة رياضيات قديرة، لكنها لم تحقق النتائج المبهرة التي كانت مؤهلة لها لانشغالها بالعمل العام، ولظروف أسرتها (سجن زوجها ثم ابنها وابنتها)".

من ناحية أخرى، لا تقتصر سيرة ليلى سويف على نضالها العام أو مواقفها السياسية، بل تمتد أيضًا إلى ميدانها الأكاديمي، حيث عرفها زملاؤها وطلابها نموذجًا في التفاني العلمي والالتزام الإنساني. وبحسب رواية الباحث الحسيني: "لا تغيب ليلى إلا لظروف قهرية، وطالما استقبلت الطلاب في مكتبها ليناقشوا معها ما استغلق عليهم".

هذا الحضور لا ينعكس فقط في الالتزام بالواجبات الأكاديمية، بل أيضًا فيما تقدّمه من عطاء شخصي صادق. فليلى سويف، كما يشهد كثيرون، لا تبخل على أحد بالمساعدة، سواء كانت علمية أو إنسانية؛ تمتد يدها بالنصح، وتدخل في حوار مع أهالي الطلاب أو إدارات الكليات لحل المشكلات، وتُفني الساعات في الشرح والتوضيح لمن يحتاج، حتى خارج قاعات المحاضرات. بل وتمتد مساهماتها إلى مراجعة الرسائل والأبحاث لزملائها، لغويًا ومضمونيًا، بدافع المشاركة لا المجاملة.

وفي حديثه عنها، يقول الحسيني: "ليلى سويف، بالنسبة لي، تمثل دحضًا حيًا لفكرة أن الرياضيات مجال جامد أو منعزل. على العكس، كانت دومًا قادرة على إضفاء روح حية على أكثر المفاهيم تجريدًا، وتؤمن — كما أراها — بأن العقل حين يتحرر ويلتقي بالشغف، يصبح قادرًا على تحويل الأرقام والأفكار إلى لغة إبداعية لا تقل جمالًا عن أي فن".

ذات لقاء اعتبرت ليلى أن الرياضة والسياسة يمكنهما أن يكملا بعضهما البعض فهما ليسا منفصلين كما يعتقد الناس، أما عن علاقاتها بالرياضيات فيتعبر الحسيني أن الرياضيات هي في الأساس أسلوب تفكير ويقول: "عندما تعرض د. ليلى سويف أي رؤية أو موقف سياسي فإنها تعرضه بتسلسل منطقي، وبدقة متناهية في اختيار الألفاظ".

أما علاقتها بعلم الرياضيات فتظهر جليا في صمودها ليس للحظة عشوائية في الزمن، بل عبر معادلة صعبة وضعتها كامرأة تجيد ممارسة العلم، حيث لا تبالغ في الأمل، وترفض الاستسلام دون أن تفقد إنسانيتها.

يعود بنا المهندس علاء سويف شقيقها بالزمن قليلا ليحدثنا عن نشأة الطفلة ليلى وشخصيتها التي تجسدت ملامحها مبكرا فيقول "ليلى فعلاً من مرحلة الطفولة والمراهقة كانت شخصيتها فيها جرأة وتمرد وصلابة، وكمان كان فيها فضول وإقبال شديد على القراءة والمعرفة، والتعاطف مع الضعفاء وإقدام على مساعدتهم والدفاع عنهم".

يرجع علاء الفضل في تكوين شخصية ليلى ووعيها المبكر إلى البيت والأسرة، إذ كان لهما دور محوري في هذا التكوين. فمن جهة، كان التأثير المباشر نابعًا من أسلوب التربية والقيم التي كانت سائدة داخل البيت. ومن جهة أخرى، كان هناك تأثير غير مباشر تمثّل في زرع حب القراءة في نفسها منذ الصغر، فقد كان البيت عامرًا بالكتب.

كما أن الأسرة قضت فترات طويلة في إنجلترا، مما جعل ليلى تتقن اللغة الإنجليزية منذ طفولتها بحسب علاء. مضيفا "حين يجتمع حب القراءة مع إتقان اللغة، وبيت يحتوي على آلاف الكتب في مجالات الأدب العالمي والتاريخ والفلسفة والعلوم، فذلك لا بد أن يفتح آفاقًا واسعة جدًا للوعي والفكر".

وعن العلاقة بين مسارها العلمي ونشاطها السياسي والاجتماعي، قال علاء إن هذا الفصل غير دقيق، وأوضح: "في الحقيقة، لم تتحوّل ليلى من باحثة في الرياضيات إلى ناشطة سياسية واجتماعية، بل جاء الأمران معًا، وتشكّلا بالتوازي. إذ نشأت وتطوّرت بشكل طبيعي، من تلميذة في المرحلة الثانوية – كانت متفوقة، نشيطة، وجريئة – إلى طالبة تدرس الرياضيات وناشطة سياسية واجتماعية في آنٍ واحد".

بدأ إضراب سويف عن الطعام، بعد أن أنهى نجلها، الناشط السياسي والمبرمج علاء عبد الفتاح، مدة حبسه الرسمية المقدرة بخمس سنوات دون أن يتم الإفراج عنه. وهو مااعتبرته ليلى تجاوز واضح لحدود العدالة، إذ تحول الأمر إلى شكل من أشكال الاحتجاز التعسفي

واستطرد علاء بالقول: "كانت الجامعة في تلك الفترة، بين عامي 1973 و1977، تتيح مجالًا حقيقيًا للنشاط السياسي والاجتماعي، فكان من الطبيعي أن تنخرط فيه. ومنذ ذلك الوقت، ظل هذان الجانبان حاضرين في حياتها، واستمرّا معها بأشكال مختلفة وتفاصيل متجددة في كل مرحلة".

"جفّت على بابكِ الموصود أزمنتي ليلى... وما أثمرت شيئاً نداءاتي"

يعود دكتور هاني الحسيني ليستكمل لنا شهادته عن ليلى ويروي لنا ملامح أخرى لتجربتها في المجال الجامعي، ألا وهو حضورها الدائم في لحظات الاختناق والانتهاك، خاصة عندما يتعرض الطلاب لضغوط أو تعسف بسبب نشاطهم السياسي أو المطلبي داخل الحرم الجامعي.

وكما يقول د. هاني الحسيني، وهو أحد زملائها المقربين: "كانت ليلى دائمًا موجودة حين يشعر الآخرون بالعجز أو الخوف. كثيرة هي المرات التي تدخلت فيها لحماية طلاب تعرضوا للتضييق، سواء عبر دعمهم العلني أو بالتواجد الفعلي في موقع الحدث."

ويضيف: "من أبرز المواقف التي لا تُنسى، تواجدها خلال اعتصام طلاب كلية الإعلام بجامعة القاهرة يوم 23 مارس 2011، حين اقتحمت الشرطة العسكرية الحرم الجامعي وفضّت الاعتصام بالقوة. لم تكن ليلى تراقب من بعيد، بل كانت حاضرة، متصدّرة الصفوف لحماية الطلاب وكشف الانتهاكات."

ويتابع: "كما كانت متواجدة يوم 28 نوفمبر 2013 داخل الحرم الجامعي، وهو اليوم الذي شهد مقتل

وإصابة عدد من الطلاب على يد قوات الأمن. حضورها في مثل هذه اللحظات لم يكن استثنائيًا، بل امتدادًا طبيعيًا لمواقفها الثابتة تجاه حرية التعبير وحق الطلاب في التنظيم والاعتراض."

أما عن مساهمتها في بناء الحركة الجامعية المستقلة وتنظيم جهود أعضاء هيئة التدريس فيقول الحسيني: "منذ بدايات عملها كمعيدة في الجامعة، شاركت ليلى في العمل الجامعي بوعي وثبات. خلال الثمانينيات والتسعينيات كانت من المشاركين النشطين في تنظيم (لقاء الأربعاء)، وهو لقاء ثقافي أسبوعي كان يُعقد بنادي هيئة التدريس بجامعة القاهرة، وشاركت فيه أسماء بارزة مثل أمينة رشيد وأحمد عامر وسيد البحراوي وأحمد الأهواني وحسن نافعة ومصطفى كامل السيد وسعيد النشائي وعماد أبو غازي وغيرهم."

يعتبر الحسيني أن هذا النشاط كان جزءًا من مساهمتها في دعم الحراك الثقافي والاجتماعي داخل المجتمع الأكاديمي، إلى أن جاءت لحظة مفصلية في 2003، أثناء الغزو الأمريكي للعراق، حين بدأوا في الشعور كأعضاء هيئة تدريس بالعجز والتشظي. عندها اقترحت د. رضوى عاشور أن تأسيس كيانًا يجمع الجهود المتناثرة ويعمل على إصلاح أوضاع الجامعة."

حول تلك الفترة يقول الحسيني "كان التركيز على شعار استقلال الجامعة، ومن هنا نشأت (مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات – 9 مارس). بطبيعة الحال، كانت ليلى حاضرة في كل لحظة من لحظات التأسيس والمشاورات، شاركت برأيها وعملها، وساهمت في كتابة الأوراق التأسيسية والتقارير، التي من أبرزها تقرير (التدخلات الأمنية في الجامعات)، الذي صدرت منه ثلاث طبعات، وورقة بعنوان (الأعمدة الأساسية لاستقلال الجامعة)."

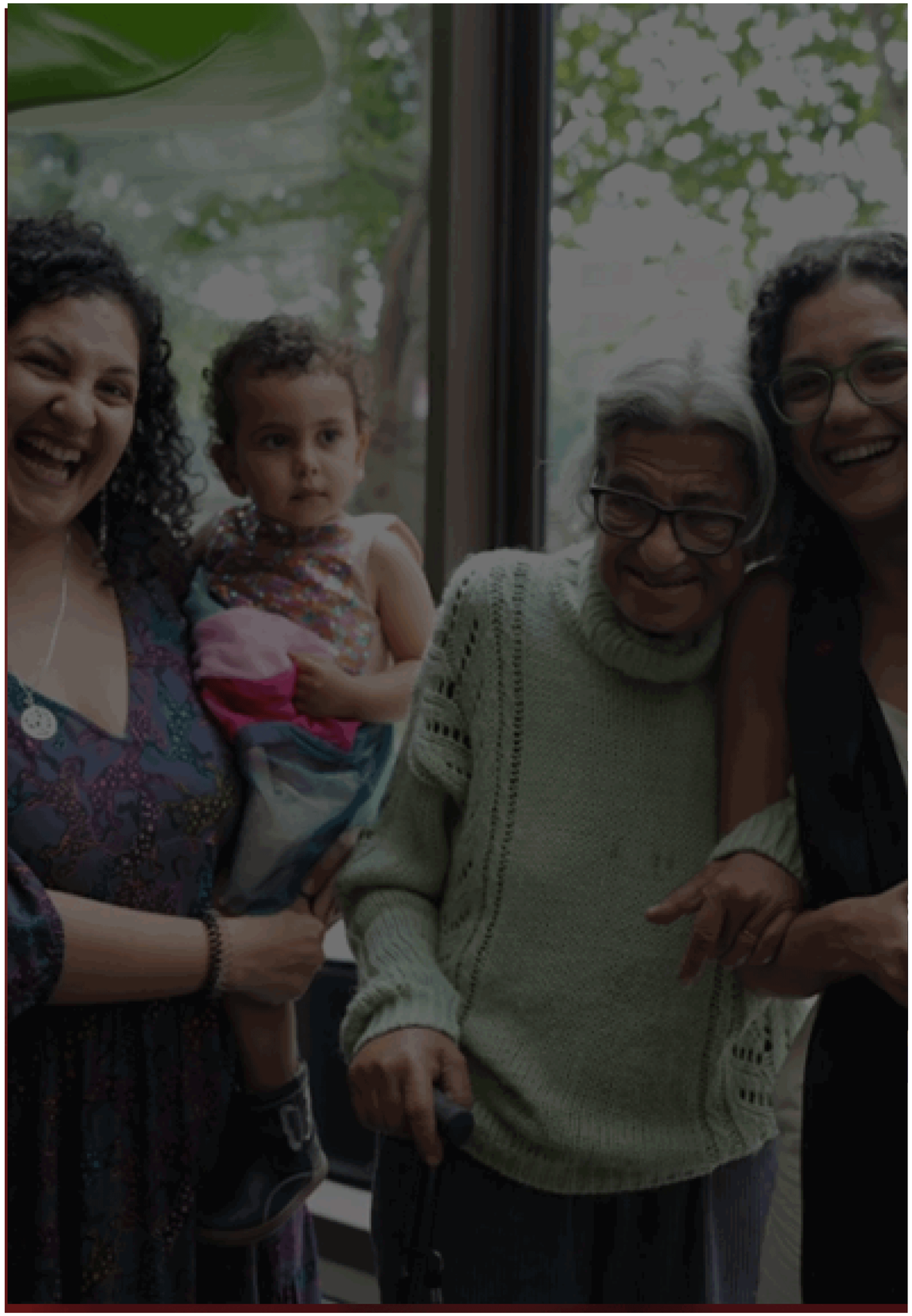

عن موقع ليلى الأم من واقع معاناة النساء في مصر، وطرقها في المقاومة، يشير علاء سويف إلى واقعٍ واسعٍ ومسكوت عنه، حين يقول:

"في مصر، هناك عشرات الآلاف من النساء اللاتي يُواجه أزواجهن أو أبناؤهن الظلم والقمع بشكل يومي. هؤلاء النساء لا يملكن أدوات القوة التقليدية، لكنهن يقاومن ويدعمن بكل ما أوتين من قدرة، وغالبًا ما يكنّ في الصفوف الأولى من المواجهة، رغم أن وجودهن قد لا يكون ظاهرًا في المشهد العام."

ويمضي في التعبير عن هذه الصفوف الأولى التي لا تُرى، قائلًا: "الصفوف الأولى الحقيقية للدفاع عن الأحباب في مصر، في رأيي، هي طوابير الزيارة أمام السجون. هناك تقف آلاف النساء، يتحملن أعباء نفسية ومادية هائلة، دون ضجيج، ودون أن يسندهن أحد. هؤلاء النساء يحمِلن في صمت أثقل ما يمكن أن يُحمَل."

وفي هذا السياق الواسع، يتوقف علاء عند شخصية ليلى سويف، قائلًا: "أما ليلى، فأظن أن ما يُساعدها على تحمل هذا الثقل الكبير هو رفضها للاستسلام. كلنا بييجي علينا وقت بنحس فيه بالعجز، وده شعور إنساني. لكن الفرق إن ليلى ما بتتعايشش مع العجز ده، مش بتسكنه ولا تسمح له إنه يستقر. لازم تعمل حاجة، أي حاجة، حتى لو كانت عارفة إن احتمال تحققها للنتيجة قليل أو معدوم. لكن المهم إنها ما تفضلش ساكتة. ما تفضلش قاعدة تتفرج على ابنها وهو بيتعرض للظلم ومش بتتحرك."

يتأمل علاء الوضع ثم يجسده بالقول: "الاستسلام لشعور العجز، خاصةً تجاه ظلم بيقع على أقرب الناس ليك، هو اللي فعلاً ممكن يكسرك من جوه. ودي حاجة ليلى سويف ببساطة رافضة تعيش بيها."

في شهادته عن الجانب الإنساني لعلاقة د. ليلى سويف بابنها علاء عبد الفتاح، يتحدث د. هاني الحسيني عن رباط بسيط وعميق في آنٍ واحد، قائلاً: "العلاقة بين ليلى وعلاء هي علاقة عادية تمامًا بين أم وابنها، لكنها تتميز بشيء أصيل: فخر ليلى الكبير بابنها، ودعمها الثابت له في اختياراته، مهما بلغت كلفتها. هذا الفخر لا يُعبَّر عنه بالكلام فقط، بل يتجلى في كل موقف تتخذه دفاعًا عنه."

"تفيت واستوطن الأغراب في بلدي.. ودمروا كل أشيائي الحبيبات ياليلى"

يتوقف الحسيني عند قرار ليلى بالإضراب عن الطعام: "موقفها بالدخول في إضراب مفتوح حتى الإفراج عن علاء هو موقف في غاية الشجاعة، لكنه – في نظري – شجاعة من نوع خاص: شجاعة اليائس الذي لا يرى أمامه خيارًا آخر سوى المواجهة بأقصى ما يملك، وهو الجسد." ويستطرد : "سعيد بقرار وقف الإضراب وأتمنى أن تكون آثاره الصحية محدودة".

ويعود ليقول: "كنت أتمنى ألا تضطر ليلى إلى هذه الخطوة القاسية. لا لأن موقفها لا يستحق، بل لأني لا أؤمن بعدالة ولا إنسانية من بيدهم القرار، ولا أظن أن السجانين يملكون ما يكفي من التقدير لقيمة الأمومة"

ويختتم حديثه بتعبير صادق عن الأمل، رغم كل الشكوك: "لذا، لم يعد لي من رجاء إلا أن يثبت الواقع خطأ ظني السيئ فيمن يملكون القرار، وأن يتخذوا أخيرًا الموقف العاقل، الإنساني، الواجب: الإفراج عن علاء عبد الفتاح رغم عدول ليلى عن الإضراب"

عن تجربة إضراب الطعام التي تخوضها ليلى يأتي حديث علاء سويف، ليُسلّط الضوء على موقع القرار من العائلة التي تمثل القلق على الأعزاء والدعم اللامحدود في آن واحد فيقول : "إضرابها الأخير عن الطعام جاء في توقيت بالغ الحساسية، وفي ظل ظروف صحية صعبة، ما دفع الأسرة برمتها إلى التواجد بجانبها بشكل مستمر. تجد كل يوم أحد أفراد الأسرة – عادةً إحدى بناتها – معها" ويستكمل " الإضراب منذ بدايته كان قرارا محسوبًا ومدروسًا. فقد خرجت لنا واضحة وصريحة، معلنة أنها مستعدة لخوض الإضراب حتى النهاية إن لم يفرج عن "علاء فلم نستطع إلا تقديم كل ما بوسعنا من دعم وتخفيف للعبء عنها، دون تردد بعد نقاش كبير تبادلنا فيه كافة وجهات النظر".

أما على مستوى التضامن والإعلام يرى علاء أن "غياب التفاعل الرسمي والإعلامي في مصر أمر متوقّع، لكن ثمة تفاعل اجتماعي واسع، سواء مباشرة أو عبر المنصّات الإعلامية المستقلّة ووسائل التواصل، وهو ما ينعكس بشكل إيجابي بالغ على نفْسيتها.

وهي بحد ذاتها تقول: "الذي فعلتموه من أجلي أذهلني وأبهرني".

"في إنجلترا، ثمة تفاعل رسمي وإعلامي وشعبي كبير أيضًا، تصلها رسائل دعم من مختلف أنحاء العالم، وصولًا إلى فلسطين وسوريا، ودول لها وزنها في المشهد، جميع هذه الرسائل تترك أثرًا عظيمًا في نفسها، وأظن هذا هو ما منحها القوة والصلابة لتواصل صمودها حتى انتهاء الإضراب " يتنهد في راحة ويقول: "نحن، كأسرتها، نجد في ذلك بعض الراحة هذه التفاعلات تطبطب على قلوبنا، كما يُقال".

يختلف زميل العمر هاني الحسيني مع علاء حيث يتأسف على مستوى التضامن مع بطولة ليلى ويقول : " بالتأكيد التضامن غير كافٍ، ليس لأننا مقصرون معها تحديداً، وإنما لتقصيرنا طويل الأمد الذي أدى للعجز والضعف الذي أصاب كل الحركة المدنية في مصر".

"سلبت ليلى مني العقل... قلتُ يا ليلى ارحمي الصابرين"

في جوهره، حمل إضراب ليلى سويف بُعدًا إنسانيًا وسياسيًا عميقًا. هو ليس فقط صرخة أم موجوعة، بل تحدٍّ صريح لمنظومة متكاملة من القمع والإنكار. رفض لاستباحة الجسد والحق والقانون، واحتجاج ضد تغوّل الدولة على الحريات الخاصة والعامة.

ليلى، في إضرابها الطويل، لم تدافع فقط عن علاء، بل تذكّرنا جميعًا بثمن السكوت عن الظلم، وبقيمة النضال، ولو بجسدٍ منهك وروحٍ لا تعرف الانكسار.

يتجلّى البذل بلا مقابل عند ليلى حيث تنكشف ملامح الخير، وفي عالم المادة صخب لا يضاهيه شيء، لكنها تصغي للحق فتصوّره بالكلمة والفعل. عبر علاء سويف، هذا التوازن بدقة حين قال:

"إنسانياً، هي ليست مجرد أخت، بل رفيقة فخرٍ وحب، وتجسّد في سلوكها ما عبرت عنه عبارتي — المستوحاة من رسالة أحمد سيف، زوجها —: 'لا بدّ أن نتمسّك دوماً بالحق وننتصر له.'"

إنسانياً، هي ليست مجرد أخت، بل رفيقة فخرٍ وحب، وتجسّد في سلوكها ما عبرت عنه عبارتي — المستوحاة من رسالة أحمد سيف، زوجها —: 'لا بدّ أن نتمسّك دوماً بالحق وننتصر له

جدول الايام العالمية

شهـر يوليو

4 يوليو
اليوم الدولى للتعاونيات
لقراءة المزيد

11 يوليو
اليوم العالمى للسكان
لقراءة المزيد

15 يوليو
اليوم العالمى لمهارات الشباب
لقراءة المزيد

18 يوليو
اليوم الدولى لنيلسون مانديلا
لقراءة المزيد

30 يوليو
اليوم العالمى لمكافحة الاتجار بالأشخاص
لقراءة المزيد

جدول الايام العالمية

شهـر أغسطس

1أغسطس
الأسبوع العالمى للرضاعة الطبيعية
لقراءة المزيد

9أغسطس
اليوم الدولى للسكان الأصليين فى العالم
لقراءة المزيد

12أغسطس
يوم الشباب الدولى
لقراءة المزيد

19أغسطس
اليوم العالمى للعمل الإنسانى
لقراءة المزيد

22أغسطس
اليوم الدولى لإحياء ذكرى ضحايا أعمال العنف القائمة على اساس الدين او المعتقد
لقراءة المزيد

29أغسطس
اليوم الدولى لمناهضة التجارب النووية
لقراءة المزيد

30أغسطس
اليوم الدولى لضحايا الاختفاء القسري
لقراءة المزيد

31أغسطس
يوم حقوق الإنسان
لقراءة المزيد

جدول الايام العالمية

شهـر سبتمبر

7سبتمبر
اليوم الدولى لنقاوة الهواء من أجل سماء زرقاء
لقراءة المزيد

8سبتمبر
اليوم الدولى لمحو الأمية
لقراءة المزيد

9سبتمبر
اليوم الدولى لحماية التعليم من الهجمات
لقراءة المزيد

15سبتمبر
اليوم الدولى للديمقراطية
لقراءة المزيد

17سبتمبر
اليوم العالمى لسلامة المرضى
لقراءة المزيد

18سبتمبر
اليوم الدولى للمساواة فى الأجر
لقراءة المزيد

21سبتمبر
اليوم الدولى للسلام
لقراءة المزيد

23سبتمبر
اليوم الدولى للغات الإشارة
لقراءة المزيد

28سبتمبر
اليوم الدولى لتعميم الانتفاع بالمعلومات
لقراءة المزيد

إعادة تأهيل السجناء..

ركيزة العدالة الشاملة وأساس الأمن المجتمعي

تُمثل قضية تأهيل السجناء وإعادة دمجهم في المجتمع بعد الإفراج عنهم الركيزة الأساسية في تحقيق العدالة الشاملة وتعزيز الأمن المجتمعي؛ فكما تُعد العقوبة الجزائية ضرورية لردع الجريمة وحماية المجتمع، فإنه من غير المقبول أن يواجه السجناء المُفرج عنهم وصما اجتماعيا أو معوقات تضاعف من معاناتهم داخل مجتمعاتهم المحلية؛ ولذا يتوجب على الدولة وكذلك منظمات المجتمع المدني السعي نحو تأهيل السجناء، إذ أن ذلك يمثل استثمارًا حقيقيًا يؤدي إلى تحويل الأفراد الذين ارتكبوا أخطاءً إلى أعضاء فاعلين ومنتجين في مجتمعاتهم.

على هذا الأساس، يؤكد القانون الدولي لحقوق الإنسان، أنه يحق للسجناء السابقين بمجرد الإفراج عنهم التمتع بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للعمل، وما يترتب على ذلك من عدم التمييز في الحصول على التعليم والتدريب والعمل اللائق.

والسجن هو نقطة البداية المحورية لإعادة تأهيل السجناء؛ فاحترام حقوقهم إنسانيا وتوفير البرامج والدعم اللازمين خلال فترة قضاء العقوبة هو حجر الزاوية في بناء أسس إعادة التأهيل الناجحة، ولهذا تنص قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) على أن يُعامَل كلُّ السجناء بالاحترام الواجب لكرامتهم وقيمتهم المتأصّلة كبشر. ولا يجوز إخضاع أيّ سجين للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وتُوفَّر لجميع السجناء حماية من ذلك كله، ولا يجوز التذرُّع بأيّ ظروف باعتبارها مسوِّغاً له. ويجب ضمان سلامة وأمن السجناء والموظفين ومقدِّمي الخدمات والزوَّار في جميع الأوقات (القاعدة 1).

وتنص قواعد نيلسون مانديلا على إنَّ الحبس وغيره من التدابير التي تفضي إلى عزل الأشخاص عن العالم الخارجي تدابير مؤلمة من حيث إنها تسلب الفرد حقَّه في تقرير مصيره بحرمانه من حرِّيته. ولذلك لا ينبغي لنظام السجون، إلَّا في حدود مبرِّرات العزل أو الحفاظ على الانضباط، أن يفاقم من المعاناة الملازمة لمثل هذه الحال (القاعدة 3).

مصدر الصورة: تقرير مصور لوزارة الداخلية

وتؤكد (القاعدة 4) أن عقوبة الحبس وغيرها من تدابير حرمان الأشخاص من حرِّيتهم ترمي بصفة أساسية إلى حماية المجتمع من الجريمة والحدِّ من حالات معاودة الإجرام. ولا سبيل إلى تحقيق هذين الغرضين إلَّا إذا استُخدمت فترة الحبس للوصول، حتى أقصى مدى مستطاع، إلى ضمان إعادة إدماج أولئك الأشخاص في المجتمع بعد إطلاق سراحهم، بحيث يتمكَّنون من العيش معتمدين على أنفسهم في ظلِّ احترام القانون.

وتشدد (القاعدة 5) من قواعد نيلسون مانديلا على أنه "ينبغي لنظام السجون السعي إلى أن يقلِّص إلى أدنى حدٍّ من الفوارق بين حياة السجن والحياة الحرَّة، وهي فوارق من شأنها أن تهبط بحس المسؤولية لدى السجناء أو بالاحترام الواجب لكرامتهم البشرية".

وبموجب (القاعدة 43) لا يجوز بأيِّ حال من الأحوال أن تصل القيود أو الجزاءات التأديبية إلى حدِّ التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتُحظَر الممارسات التالية على وجه الخصوص: (أ) الحبس الانفرادي إلى أجل غير مسمَّى؛ (ب) الحبس الانفرادي المطوَّل؛ (ج) حبس السجين في زنزانة مظلمة أو مُضاءة دون انقطاع؛ (د) العقاب البدني أو خفض كمية ما يقدَّم للسجين من الطعام أو مياه الشرب؛ (هـ) العقاب الجماعي. كما لا يجوز أبداً أن تُستخدَم أدوات تقييد الحرِّية كعقوبة تأديبية. ولا يجوز أن تتضمَّن الجزاءات التأديبية أو تدابير التقييد منعَ السجناء من الاتصال بأسرهم. ولا يجوز تقييد سبل الاتصال الأسري إلاَّ لفترة زمنية محدودة وفي أضيق حدود لازمة لحفظ الأمن والنظام.

وبشأن معاملة السجناء، أكدت (القاعدة 91) أن الغرض من معاملة المحكوم عليهم بالسجن أو بتدبير مماثل يحرمهم من الحرِّية يجب أن يكون، بقدر ما تسمح بذلك مدَّة العقوبة، إكسابهم الرغبة في العيش بعد إطلاق سراحهم في ظلِّ القانون معتمدين على أنفسهم، وتأهيلهم لتحقيق هذه الرغبة. ويجب أن تهدف هذه المعاملة إلى تشجيع احترامهم لذواتهم وتنمية روح المسؤولية لديهم.

أما فيما يخص التعليم والترفيه، فنصت ( ) على أن تُتَّخذ ترتيبات لمواصلة تعليم جميع السجناء القادرين على الاستفادة منه، بما في ذلك التعليم الديني في البلدان التي يمكن فيها ذلك. ويجب أن يكون تعليم السجناء من الأمِّيين والأحداث إلزاميًّا، وأن يحظى بعناية خاصة من إدارة السجن. كما نصت على أن "يُجعل تعليم السجناء، في حدود المستطاع عمليًّا، متناسقاً مع نظام التعليم العام في البلد، بحيث يكون في مقدورهم، بعد إطلاق سراحهم، أن يواصلوا الدراسة دون عناء".

أما (القاعدة 107) فتنص على أن "يوضع في الاعتبار، منذ بداية تنفيذ عقوبة السجن، مستقبل السجين بعد إطلاق سراحه، ويُشجَّع ويُساعَد على أن يصون أو يُقيم من العلاقات بالأشخاص أو الهيئات خارج السجن كل ما من شأنه أن يساعده على إعادة تأهيله ويخدم مصالح أسرته على أفضل وجه".

وفقًا لمجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، يوضع الشخص المحتجز أو المسجون، إذا طلب وكان مطلبه ممكنا، في مكان احتجاز أو سجن قريب على نحو معقول من محل إقامته المعتاد (المبدأ 20).

وفي ذات السياق، ينص إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري على أنه: يجب أن يتم الإفراج عن أي شخص من الأشخاص المحرومين من حريتهم على نحو يتيح التحقق بصورة موثوق بها من أنه أفرج عنه فعلا، وأنه، علاوة على ذلك، أفرج عنه في ظل أوضاع تكفل احترام سلامته البدنية وقدرته على ممارسة حقوقه ممارسة كاملة (المادة 11).

وتنص القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء على أن يزود كل سجن بمكتبة مخصصة لمختلف فئات السجناء تضم قدرا وافيا من الكتب الترفيهية والتثقيفية على السواء. ويشجع السجناء على الإفادة منها إلى أبعد حد ممكن (مادة 40). على: إن الحبس وغيره من التدابير الآيلة إلى عزل المجرم عن العالم الخارجي تدابير مؤسسية بذات كونها تسلب الفرد حق التصرف بشخصه بحرمانه من حريته. ولذلك لا ينبغي لنظام السجون، إلا في حدود مبررات العزل أو الحفاظ على الانضباط، أن يفاقم من الآلام الملازمة لمثل هذه الحال (مادة 57).

وتنص المادة (60) القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء على أنه "ينبغي إذن لنظام السجون أن يلتمس السبل إلى تقليص الفوارق التي يمكن أن تقوم بين حياة السجن والحياة الحرة، والتي من شأنها أن تهبط بحس المسؤولية لدى السجناء أو بالاحترام الواجب لكرامتهم البشرية". "ومن المستحسن أن يعمد، قبل انتهاء مدة العقوبة، إلى اتخاذا التدابير الضرورية لكي تضمن للسجين عودة تدريجية إلى الحياة في المجتمع، وهذا هدف يمكن بلوغه، تبعا للحالة، من خلال مرحلة تمهد لإطلاق سراح السجين تنظم في السجن نفسه أو في مؤسسة أخرى ملائمة، أو من خلال إطلاق سراح تحت التجربة مع إخضاعه لضرب من الإشراف والرقابة ولا يجوز أن يعهد به إلى الشرطة بل ينبغي أن يشتمل على مساعدة اجتماعية فعالة".

أما المادة 61 فتشدد على أنه "لا ينبغي، في معالجة السجناء، أن يكون التركيز على إقصائهم عن المجتمع، بل -على نقيض ذلك- على كونهم يظلون جزءا منه. وعلى هذا الهدف ينبغي اللجوء، بقدر المستطاع، إلى المؤازرة التي يمكن أن توفرها هيئات المجتمع المحلى لمساعدة جهاز موظفي السجن على إعادة التأهيل الاجتماعي للسجناء. ويجب أن يكون هناك مساعدون اجتماعيون يتعاونون مع كل مؤسسة احتجاز وتناط بهم مهمة إدامة وتحسين كل صلات السجين المستصوبة بأسرته وبالمنظمات الاجتماعية الجزيلة الفائدة. كما يجب أن تتخذ، إلى أقصى الحدود المتفقة مع القانون ومع طبيعة العقوبة، تدابير لحماية ما للسجين من حقوق تتصل بمصالحه المدنية وبتمتعه بالضمان الاجتماعي وغير ذلك من المزايا الاجتماعية".

مصدر الصورة: تقرير مصور لوزارة الداخلية

وبشأن المعالجة تؤكد القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء في المادة (65) إن الهدف من معالجة المحكوم عليهم بالسجن أو بتدبير مماثل يحرمهم من الحرية يجب أن يكون، بقدر ما تسمح بذلك مدة العقوبة، إكسابهم العزيمة على أن يعيشوا في ظل القانون وأن يتدبروا احتياجاتهم بجهدهم، وجعلهم قادرين على إنفاذ هذه العزيمة. ويجب أن يخطط هذا العلاج بحيث يشجع احترامهم لذواتهم وينمى لديهم حس المسؤولية. كما تؤكد في المادة (66) على أنه "طلبا لهذه المقاصد، يجب أن تستخدم جميع الوسائل المناسبة، ولا سيما الرعاية الدينية في البلدان التي يستطاع فيها ذلك، والتعليم، والتوجيه والتكوين على الصعيد المهني، وأساليب المساعدة الاجتماعية الإفرادية، والنصح في مجال العمالة، والرياضة البدنية وتنمية الشخصية، تبعا للاحتياجات الفردية لكل سجين، مع مراعاة تاريخه الاجتماعي والجنائي، وقدراته ومواهبه الجسدية والذهنية، ومزاجه الشخصي، ومدة عقوبته، ومستقبله بعد إطلاق سراحه".

وفيما يخص التعليم والترفيه تنص القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء في المادة (77) على أن تتخذ إجراءات لمواصلة تعليم جميع السجناء القادرين على الاستفادة منه، بما في ذلك التعليم الديني في البلدان التي يمكن فيها ذلك، ويجب أن يكون تعليم الأميين والأحداث إلزاميا، وأن توجه إليه الإدارة عناية خاصة. و"يجعل تعليم السجناء، في حدود المستطاع عمليا، متناسقا مع نظام التعليم العام في البلد، بحيث يكون في مقدورهم، بعد إطلاق سراحهم، أن يواصلوا الدراسة دون عناء".

وتطرقت القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء إلى العلاقات الاجتماعية والرعاية بعد السجن، حيث نصت المادة (79) على أن تبذل عناية خاصة لصيانة وتحسين علاقات السجين بأسرته، بقدر ما يكون ذلك في صالح كلا الطرفين، فيما نصت المادة (80) على أن "يوضع في الاعتبار، منذ بداية تنفيذ الحكم، مستقبل السجين بعد إطلاق سراحه، ويشجع ويساعد على أن يواصل أو يقيم، من العلاقات مع الأشخاص أو الهيئات خارج السجن، كل ما من شأنه خدمة مصالح أسرته وتيسير إعادة تأهيله الاجتماعي". أما المادة (81) فجاء فيها أنه "على الإدارات والهيئات الحكومية أو الخاصة، التي تساعد الخارجين من السجن على العودة إلى احتلال مكانهم في المجتمع، أن تسعى بقدر الإمكان لجعلهم يحصلون على الوثائق وأوراق الهوية الضرورية، وعلى المسكن والعمل المناسبين، وعلى ثياب لائقة تناسب المناخ والفصل، وأن توفر لهم من الموارد ما يكفى لوصولهم إلى وجهتهم ولتأمين أسباب العيش لهم خلال الفترة التي تلي مباشرة إطلاق سراحهم.

كما تطرقت القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء إلى الموقوفين والمحتجزين رهن المحاكمة، حيث أكدت في المادة (84) على أنه "يفترض في المتهم أنه برئ ويعامل على هذا الأساس". وأنه "دون المساس بالقواعد القانونية المتعلقة بحماية الحرية الفردية أو التي تنص على الإجراءات الواجبة الاتباع إزاء المتهمين، يجب أن يتمتع هؤلاء بنظام معاملة خاص تحدد القواعد الواردة أدناه عناصر الأساسية.

وشددت المادة (85) على ضرورة أن "يفصل المتهمون عن السجناء المحكوم عليهم". وأن "يفصل المتهمون الأحداث عن البالغين. ويجب من حيث المبدأ أن يحتجزوا في مؤسسات منفصلة".

وعلى الصعيد المحلي، أكد الدستور المصري على أهمية الأسرة ودور الدولة في الحفاظ على تماسكها واستقرارها وتعزيز قيمها (المادة 10). وبناءً على ذلك، يمنح قانون مراكز الإصلاح والتأهيل ولوائحه الداخلية السجناء والمحبوسين احتياطياً والمعتقلين العديد من الحقوق والضمانات التي تراعي ظروفهم الإنسانية وظروف أسرهم. ومع ذلك، لا تزال هناك جوانب تحتاج إلى تطوير، مثل تجميع الأشقاء في سجن واحد وحق الزوجين في الاجتماع.

وأولى المشرع المصري في قانون تنظيم مراكز الإصلاح والتأهيل الرعاية الاجتماعية للنزيل اهتمامًا خاصًا، فأوجب أن يكون لمركز الإصلاح أخصائي أو أكثر في العلوم الاجتماعية والنفسية، على أن يتولى الأخصائيون الاجتماعيون رعاية النزلاء من الناحية الاجتماعية، ويقسم النزلاء على الأخصائيين الاجتماعيين المكلفين ببحث الحالات بحيث يختص كل منهم بمجموعة معينة، ويخصص لكل نزيل سجل يتضمن بحثًا شاملًا عن حالته من النواحي الاجتماعية والنفسية وما يطرأ عليه من تحسن أو انتكاس، على أن يسجل هذا البحث وكذا أبحاث التتبع في استمارات خاصة مع مراعاة الاحتفاظ بسرية هذه الأبحاث سرية تامة .

وينص قانون رقم 396 لسنة 1956 بشأن تنظيم مراكز الإصلاح والتأهيل المجتمعي على أن تقوم إدارة مركز الإصلاح بتعليم النزلاء مع مراعاة السن ومدى الاستعداد ومدة العقوبة (مادة 28)، وأن يضع وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير التربية والتعليم منهج الدراسة للرجال وللنساء وذلك بعد أخذ رأي مساعد الوزير لقطاع الحماية المجتمعية (مادة 29).

كما ينص القانون على أن تنشأ في كل مركز إصلاح مكتبة للنزلاء تحوي كتباً دينية وعلمية وأخلاقية يشجع النزلاء على الانتفاع بها في أوقات فراغهم. ويجوز للنزلاء أن يستحضروا على نفقتهم الكتب والصحف والمجلات، وذلك وفق ما تقرره اللائحة الداخلية (مادة 30). ويشدد القانون على إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل العمومية أن تشجع النزلاء على الاطلاع والتعلم وأن تيسر الاستذكار لمن لديهم الرغبة في استكمال الدراسة. كما يشدد على الجهات التعليمية المقيد بها النزلاء عقد لجان خاصة لهم داخل مركز إيداعهم لتمكينهم من أداء الامتحانات المقررة عليهم، إلا إذا طلب رئيس الجهة التعليمية انتقال النزلاء لأداء الامتحانات المقررة عليهم، إلا إذا طلب رئيس الجهة التعليمية انتقال النزلاء لأداء الامتحانات العملية أو الشفوية خارج المراكز المودعين بها في الأحوال التي تستلزم ذلك ما لم تكن هناك خطورة من انتقالهم يقدرها وزير الداخلية أو من يفوضه (مادة 31).

وبموجب المادة (32) من قانون رقم 396 لسنة 1956 بشأن تنظيم مراكز الإصلاح والتأهيل المجتمعي "يكون لكل مركز إصلاح وتأهيل عمومي واعظ أو أكثر لترغيب النزلاء في الفضيلة وحثهم على أداء الفرائض الدينية، كما يكون له أخصائي أو أكثر في العلوم الاجتماعية والنفسية على الوجه الذي تبيّنه اللائحة الداخلية".

وتنص مادة رقم 17 من قرار وزير الداخلية رقم 79 لسنة 1961 بشأن اللائحة الداخلية لمراكز الإصلاح والتأهيل المجتمعي على أن "يتولى رئاسة الخدمة الاجتماعية بمركز الإصلاح والتأهيل أقدم الأخصائيين الاجتماعيين به ويكون مسئولا عن تنسيق العمل الاجتماعي والإشراف عليه، وكذلك تدريب طلبة وطالبات المعاهد والكليات الذين يصرح قطاع الحماية المجتمعية بتدريبهم، كما يجوز قيامه ببعض أعمال الأخصائي الاجتماعي على حسب حاجة العمل بمركز الإصلاح وطبيعته".

يذكر أن قضية إعادة تأهيل السجناء قد برزت في مصر حينما تحدث الناشط السياسي، شريف الروبي عن الصعوبات المعيشية والأمنية التي يواجهها السجناء السياسيون السابقون، وكشف عن المعاناة التي يواجهها المعتقلون، والتي حولت حياتهم إلى جحيم في ظل ما وصفه بسجن كبير فرضه النظام على المعارضين. وقد جاء حديث الروبي بعد إطلاق سراحه في مايو 2022، لكن على إثر هذه التصريحات جرى القبض عليه مجددا بعد إخلاء سبيله بثلاثة أشهر. ورغم تبني لجنة العفو الرئاسي في مصر لمبادرة لإعادة دمج المحبوسين السياسيين المطلق سراحهم إلا أنه سرعان ما خبتت شعلة هذه المبادرة فيما لا زال السجناء السابقين يعانون وصما اجتماعيا ومعوقات تضاعف من معاناتهم داخل المجتمع، ولا زال الروبي سجينا لما كشفه.

بالنضال.. نحن نستطيع

القضاء ينصف مرضى السكر وضمور العضلات: أحكام قضائية تُلزم الدولة بعلاج المواطنين

لكل شخص الحق في الصحة، بوصفه أحد الحقوق الأساسية التي لا يجوز التنازل عنها أو تعطيلها. ويقتضي هذا الحق أن تلتزم الدول باتخاذ التدابير اللازمة لضمان الرعاية الصحية المناسبة، وتوفير الأدوية والتقنيات العلاجية الأساسية لجميع المواطنين، دون تمييز، وحتى وإن كانت هذه الرعاية باهظة التكاليف؛ فهذا الحق ليس ترفا، بل هو التزام دستوري وقانوني، وواجب إنساني أصيل في رقبة كل دولة تجاه مواطنيها.

لكن الواقع في مصر يُظهر فجوة واضحة بين ما ينص عليه الدستور من حقوق صحية وما يعيشه المواطنون فعليًا. ففي كثير من الحالات، يُجبر المرضى وأسرهم على اللجوء إلى القضاء للحصول على حقهم في العلاج، بعد أن ترفض مؤسسات الدولة توفير الأدوية أو الأجهزة الطبية، متذرعةً بارتفاع التكاليف أو غياب التعليمات. وفي هذه المعركة الصعبة التي يخوضها المواطنون من أجل علاج أحبّائهم وتخفيف آلامهم، كانت المفوضية المصرية للحقوق والحريات حاضرة، تساندهم وتدعمهم في نضالهم المشروع من أجل الحياة.

في هذا السياق، شهد شهر مايو 2025 انتصارات قانونية جديدة للمفوضية المصرية للحقوق والحريات، تمثّلا في حصول محامي المفوضية على ثلاثة أحكام قضائية مهمة تلزم هيئة التأمين الصحي بتقديم العلاج اللازم لطفل مصاب بالسكري وعدد من الأطفال المصابة بضمور العضلات.

ففي القضية الأولى، أصدرت الدائرة الحادية عشر بمحكمة القضاء الإداري حكمًا بقبول الدعوى المقامة من (وائل. ن) بصفته وليا على نجله، وألغت القرار السلبي الصادر عن هيئة التأمين الصحي بالامتناع عن صرف جهاز قياس السكر "فري ستايل ليبري" مع مستلزماته. ويُعد هذا الجهاز من التقنيات الطبية المتطورة، التي تُمكن مرضى السكري – خصوصًا الأطفال – من مراقبة نسبة السكر في الدم دون الحاجة للوخز المتكرر، مما يحميهم من الهبوط المفاجئ أو الارتفاع الحاد لنسبة السكر، وبالتالي تجنب مضاعفات قد تكون قاتلة.

وشددت المحكمة في حكمها على أن المادة (8) من الدستور المصري الصادر عام 2014 تنص على أن "يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي. وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي، بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين...". كما أن المادة (17) من الدستور تنص على أن "تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الاجتماعي...".

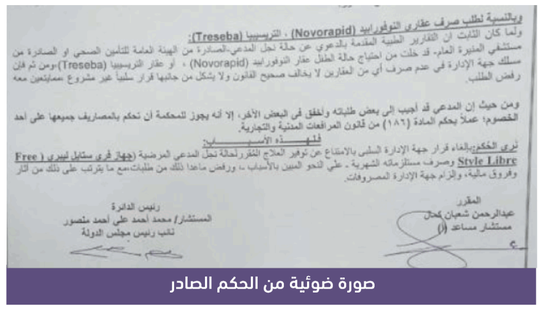

صورة ضوئية من الحكم الصادر

أما القضية الثانية، فقد أصدرت محكمة القضاء الإداري بمحافظة قنا حكمًا بإلغاء قرار الهيئة العامة للتأمين الصحي بالامتناع عن صرف علاج لطفل مصاب بمرض ضمور العضلات، استجابةً للدعوى رقم 2844 لسنة 33 ق، التي قدمها ولي أمره بدعم قانوني من "المفوضية المصرية". ويُعد هذا العلاج مكلفًا جدًا، لكنه ضروري لإبطاء تدهور الحالة الجسدية وتحسين نوعية حياة المريض.

وفي قضية ثالثة حملت رقم 26234 لسنة 79 ق أقامها محامي المفوضية نيابة عن عدد من الأهالي ضد وزير الصحة والسكان ورئيس هيئة التأمين الصحي، لعلاج ذويهم مرضى ضمور العضلات على نفقة الدولة، قضت محكمة القضاء الإداري بقبول الدعوى وإلغاء القرار السلبي بالامتناع عن صرف العلاج الخاص بمرضى ضمور العضلات لأبناء مقيمي الدعوى.

إن هذه الأحكام القضائية ليست فقط انتصارًا لتلك الأسر، بل تأكيد واضح على أن الحق في الصحة لا يسقط بالصمت ولا يُعطل بالتكلفة. فالدستور المصري في مادته الثامنة عشرة يضمن هذا الحق لكل مواطن، حيث ينص على أن "لكل مواطن الحق في الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، وتكفل الدولة الحفاظ على مرافق الخدمات الصحية العامة التي تقدم خدماتها للشعب ودعمها والعمل على رفع كفاءتها وانتشارها الجغرافي العادل".

وبموجب تلك الدولة "تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للصحة لا تقل عن 3% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتلتزم الدولة بإقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين يغطي كل الأمراض، وينظم القانون إسهام المواطنين في اشتراكاته أو إعفاءهم منها طبقاً لمعدلات دخولهم. ويجرم الامتناع عن تقديم العلاج بأشكاله المختلفة لكل إنسان في حالات الطوارئ أو الخطر على الحياة. وتلتزم الدولة بتحسين أوضاع الأطباء وهيئات التمريض والعاملين في القطاع الصحي. وتخضع جميع المنشآت الصحية، والمنتجات والمواد، ووسائل الدعاية المتعلقة بالصحة لرقابة الدولة، وتشجع الدولة مشاركة القطاعين الخاص والأهلي في خدمات الرعاية الصحية وفقاً للقانون".

كما أن المواثيق الدولية – من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية – تضع الحق في الصحة في صدارة الحقوق التي يجب على الحكومات حمايتها وتوفير شروط تحققها.

أحد الأحكام الصادرة تؤكد على أن لكل مواطن الحق في الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة

وتُجدد المفوضية المصرية للحقوق والحريات التأكيد على أهمية التمسك بالمسار القانوني كوسيلة فعالة لانتزاع الحقوق، وعلى ضرورة امتثال المؤسسات الحكومية للأحكام القضائية الصادرة دون تأخير أو تسويف. فكل لحظة تُهدر في تنفيذ هذه الأحكام تعني ألمًا إضافيًا لطفل، أو خطرًا جديدًا على حياة إنسان.

وفي بلدٍ يواجه فيه المرضى عوائق إدارية ومادية في الحصول على علاجهم، تثبت هذه الأحكام أن النضال السلمي والقانوني يمكنه أن يفتح أبواب الحياة المغلقة، وأننا – بالفعل – نستطيع.

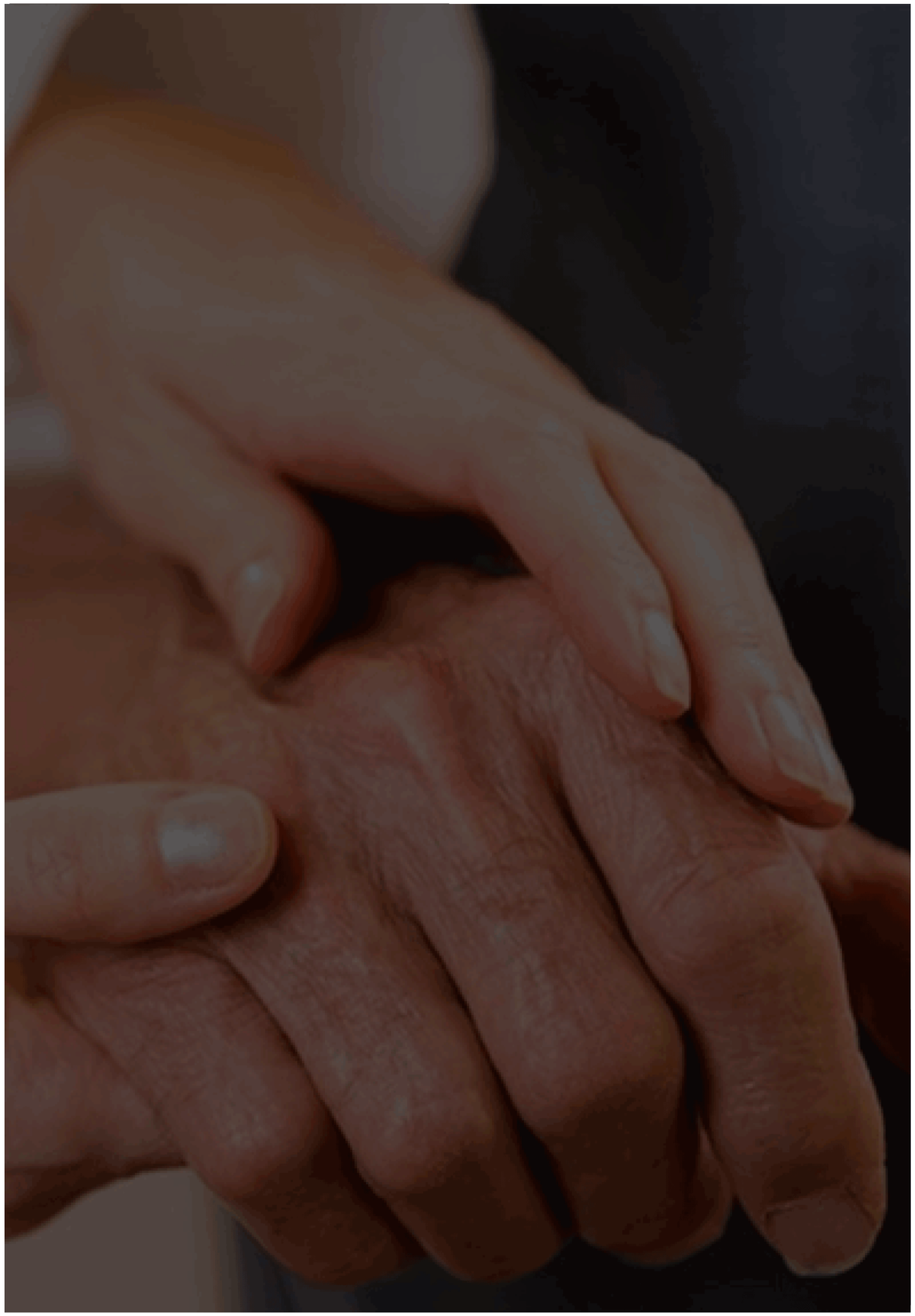

مذبحة سربرنيتشا..
الوجه المظلم لأوروبا وتاريخ لا يُنسى

في مايو من عام 2024 صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية 84 مؤيدا، لصالح تخصيص يوم عالمي لتذكر مذبحة سربرنيتشا التي وقعت عام 1995، ليكون يوم الحادي عشر من يوليو تذكيرا بسبة العار في وجه أوروبا الآخر، وذلك على الرغم من المعارضة الشديدة من قبل صرب البوسنة وصربيا، الذين طالما رفضوا توصيف المذبحة.

خلال حرب الإبادة الجارية في غزة شبه الكثير من المحللين ما يجرى من انتهاكات وجرائم بالحرب على المسلمين في البوسنة والهرسك، وخصوصا مذبحة سربرنيتشا الشاهد على أحد أظلم جرائم أوروبا في العصر الحديث، وذلك حين قتل الآلاف من البوسنيين من قبل الصرب في البلدة التي كانت الأمم المتحدة قد أعلنتها منطقة آمنة تحت حماية 400 من الجنود الهولنديين غير مسلحين بشكل كاف.

كانت قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام قد وضعت ما يقرب من 25000 بوسني في مصنع بطاريات في بلدة على بعد بضع كيلومترات من بلدة سربرنيتشا.

وفي 11 من يوليو 1995 حاصرت القوات الصربية المكان مما حدا بقوات حفظ السلام الهولندية للتسليم للجزار الصربي راتكو ملاديتش الذي قام فورا بفصل النساء في جانب وكل الرجال الذين تزيد أعمارهم على 12 عاما في جانب آخر، حيث قاموا باغتصاب النساء ونقلوا الألاف من الرجال بالشاحنات والحافلات إلى الموت، حيث قاموا بإعدام ما يقرب من 8000 مسلم بوسني، ودفنوهم في مقابر جماعية.

وفي محاولة للهروب من المجزرة إلى مدينة توزلا حيث الحكومة البوسنية، تعرض حوالي 12 ألف بوسني لإطلاق النيران على يد القناصين الصربيين في كمائن نصبوها لهم في الطرق الجبلية التي إتخذوها للهرب، حيث قتل أكثر من 10.000 شخص في غضون 10 أيام في الطريق الطويل من سربرينيتشا الى توزلا. وإعتبرت هذه المجازر أول وثيقة قانونية تثبت عمليات الإبادة الجماعية والتطهير العرقي في أوروبا.

النصب التذكاري لمذبحة سربرنتشيا – المصدر: أرشيف صحفي

ما قبل المجزرة

ترجع خلفية الحرب على مسلمي البوسنة إلى العام 1990 حين تداعى الاتحاد اليوغسلافي متأثرا بسقوط الاتحاد السوفياتي وانهيار المعسكر الشرقي، ما دعا بعض الدول والشعوب إلى المطالبة بالاستقلال بعد عقود من الهيمنة الصربية في إطارِ الاتحاد الذي أسسه الجنرال جوزيف تيتو عام 1941.

بدأ الأمر بإعلان كل من كرواتيا وسلوفينيا استقلالهما وذلك بعد أن ظهرت نية الصرب في ضمّ جميع أقاليم الدولة في كونفدرالية واحدة يكون لهم النصيب الأكبر من السلطة فيها، وهو ما حفّز العرقيات الأخرى للمطالبة بالاستقلال وإقامة كياناتها السياسية الخاصة بها، ما دعا كل من مقدونيا والبوسنة والهرسك استقلالهما.

حينها رفضت صربيا استقلال البوسنة والهرسك بشدة متحججة بوجود صرب داخل البوسنة الذين يُشكلون مكونا في الإقليم ذي الأغلبية المسلمة، كما ان كرواتيا بدورها التي كانت أعلنت استقلالها للتو رفضت استقلال البوسنيين.

ثم كانت الحرب التي شنتها عصابات الصرب في 1992 للسيطرة على البوسنة والهرسك، بدعم من بلجراد، وركزت هجماتها على المناطق المتاخمة للحدود، وكان لمدينة "سربرينيتشا" نصيب وافر منها نظرا لموقعها الإستراتيجي، فهي تُشكل طريقا مهما داخل أراضي صربيا، وبالتالي تمكنوا من السيطرة عليها بعزل كل المناطق الواقعة منها إلى الشرق والشمال الشرقي عن باقي أراضي البوسنة.

النصب التذكاري لمذبحة سربرنتشيا – المصدر: أرشيف صحفي

سربرنتشيا حرب الإبادة الجماعية

جاء العام 1995 حين أحكم الصرب حصار سربرينيتشا وقضوا على كل محاولات البوسنيين في المقاومة حولها، ولم يكتفوا بذلك حيث شنوا هجوما واسعا للسيطرة على المدينة بقيادة الجنرال رادكو ملاديتش، حينها وقع الآلاف ضحايا محاولات التطهير العرقي للسكان المسلمين.

انسحبت المقاومة البوسنية في طوابير تفاديا لحقول الألغام الكثيرة، ولكن سرعان ما حصارها الصرب وكان أغلبُ المنسحبين بلا أسلحة.

ورغم محاولات المقاومة من قبل المسلمين البوسنيين، رجحت الكفة للصرب في اليوم وتمكنوا من أسر أعدادٍ كبيرة من البوسنيين بينهم عجزة ونساء وأطفال، ونقلوهم إلى راتوناك حيث زارهم ملاديتش شخصيا وطمأنهم بأنهم سيحررون في عملية تبادل للأسرى.

ولكن في 14 يوليو نقل هؤلاء المعتقلين إلى جهات مختلفة حيث أعدم ما بين 4 آلاف و5 آلاف شخص في عمليات تصفية ممنهجة ومنظمة، وفق تقديرات المحكمة الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، في حين قُتل 4 آلاف آخرين خلال اقتحام القوات الصربية للمدينة.

جزء من المقابر الجماعية المكتشفة بعد الحرب لمسلمي البوسنة – أرشيف صحفي

المحكمة الدولية

اعتبرت المحكمة الدولية الخاصة بيوغسلافيا مجزرة سربرينيتشا "إبادة عرقية"، لكنَّها رفضت عام 2006 تحميل المسؤولية للدولة الصربية مكتفية باتهامها بالتراخي في منع الإبادة. وفي المقابل، أدانت المحكمة زعيميْ صرب البوسنة رادوفان كراديتش وراتكو ملاديتش بارتكاب جرائم إبادة وجرائم ضد الإنسانية.

كما رفضت المحكمة طلب البوسنة بدفع صربيا تعويضات بمليارات الدولارات لأسوأ مذبحة ارتكبت في التاريخ بعد الحرب العالمية الثانية.ويعد حكم المحكمة ملزما وليس قابلا للاستئناف، كما طالب الحكم صربيا بتسليم راتكو ميلاديتش وغيره من المتهمين بارتكاب جرائم إبادة جماعية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

حينها قالت المحكمة إن المذابح التي تعرض لها مسلمو البوسنة في مدينة سربرينتشا، التي تقع في شرق البوسنة، تمثل إبادة جماعية إلا أنها لا تستطيع التأكيد على مسؤولية صربيا عنها.

وبحسب الأمم المتحدة فإن نحو 100.000 شخص قد قتلوا خلال هذه حرب الإبادة التي اشتعلت بعد تفكك الدولة اليوغوسلافية.

مجرمي الحرب رادوفان كراديتش وراتكو ملاديتش – المصدر أرشيف صحفي

> خلال حرب الإبادة الجارية في غزة شبه الكثير من المحللين ما يجرى من انتهاكات وجرائم بالحرب على المسلمين في البوسنة والهرسك، وخصوصا مذبحة سربرنيتشا الشاهد على أحد أظلم جرائم أوروبا في العصر الحديث، وذلك حين قتل الآلاف من البوسنيين من قبل الصرب في البلدة التي كانت الأمم المتحدة قد أعلنتها منطقة آمنة تحت حماية 400 من الجنود الهولنديين غير مسلحين بشكل كاف

خواطر فى المنفي

نهى عبير.. فنانة تشكيلية وباحثة ميدانية وناشطة في مجال SRHR

فرقة إفريقية تضرب الطبول على الشاطئ فيعلوا على صوت عقلي لدقائق، واندمج مع الموسيقى أتمايل قليلاً كمن يتمايلون في الموالد والحضرات أنهض وأرقص مزيج من الرقص المصري الشرقي والإفريقي، لم أرقص من قلبي هكذا من أكتوبر العام الماضي وقت مميز قضيته في بلدي، اندهشت من عشوائيتي في الرقص بعد أن رأيت مقاطع صورها زملائي / زميلاتي؛ لأجد ذات الشعر البمبي الوردي تبتسم وتقترب مني وتقول Nice Scarf Free Palestine وذلك اجمل ما سمعت منذ وصولي وأجمل ما رأت عيناي، وكنت قد لففت رأسي بالكوفية الفلسطينية، رغم انها لم تكن المرة الأولى أن يبدي أحد أعجابه بها إلا أن تلك المرة مميزة لقلبي حتى أني ضممت الكوفية بعد وصولي للمنزل، وبالرغم من أن صوتها العذب يتخلله الطبول وضوضاء الشاطئ المزدحم إلا أنه ما زال يتردد في ذهني.

ليقطع تلك المشهد وصول سيارة الرحيل، وألعن خجلي وتلعسمي أني لم أسأل حتى عن أسمها.

ويقطع صوتها تردد صوت الأبنودي في رأسي " اللي يعجز في بلاده غير اللي يعجز ضيف " بعد أن رأيت شعرة بيضاء، أعلم عن يقين أن سبب شيب رأسي كثرة تلوينه وليس التقدم في العمر ولكن راودني سؤال أثاره صوت الخال هل سأشيب في الغربة!

الآن أجدني اتمنى ان ادفن في وطني ، وطالما سخرت ممن يرددون تلك الكلمات ووصفتها بحنين زائف، لكن لو سألوني عن أمنية قبل الموت لكانت العودة لبلدي، وأعلم أن أختاي أول من سيسخر من هذه الفقرة، فالفتاتين يران المكان كجنة، وهو بالفعل كذلك جزيرة محاطة بالشواطئ مليئة بالأشجار العالية، ويجدا أني أتمتع بحريتي في اللبس وما إلى ذلك..

وأجدني أحاول الاستمتاع بتلك الجنة الصغيرة، وأبرم عقداً مع عقلي داخل عقلي أن أقضي ولو أسبوع بعيد عن كوني أنا، أنسجم فقط وأرسم لوحات جميلة من الطبيعة، فتخونني يدي وترسم عن المعتقلات وما يحدث بها، والشهداء والمضطهدين، فكل من يدخل مرسمي الصغير يسأل من هؤلاء الذين أعلق صورهم/ن على الحائط فأحكي عن دكتورة ليلى سويف و اضرابها عن الطعام وعن حق علاء في حريته في وقت خططت فيه سابقاً لتبادل القبلات، وأجدني أنفعلت وأنا في دور راوية القصة، لتكن القصة التالية عن سارة حجازي، يليها العم خالد نبهان والقضية الفلسطينية، فيتعجب المستمع، فأسأل نفسي ماذا لو رأى/ت مرسمي في مصر المليء بصور الشهداء والمعتقلين/ات وبها ألف قصة!

خانتني يدي و أرغمتني على قطع الاستجمام ففكرت في ترك الرسم ولو لأيام وفعل اللاشيء فقط المشي في الشوارع واخترت أغاني عدوية لتكن رفيقتي في الطريق.

أجدني أشعر بوخز في قلبي وكأن الضغط والسكر ينخفض من جسدي كلما رأيت شرطي في الطريق، بالرغم من علمي باختلاف الشرطة هنا عن ما قابلتهم سابقاً، ولفت انتباهي أن الشرطي يمكن أن يمشي في الطرقة، بمفرده، لا تحيطه حاشية وبغم الشمس الحارقة ليس هناك من يمسك له شمسية ولا آخر يحمل مقعد وثالث يحمل صينية بها ماء وشاي ومرطبات، وتعجبت عندما رأيت شرطي يقف ينتظر مواصلات.

وظننتها صدفة لكنها ذلك المشهد بكل الشوارع الشرطي بلا حاشية، وكنت أكذب عيني حتى مررت أمام قسم شرطة فلم انتبه انه قسم شرطة لأنه يشبه المتجر ولا يحيطه أسوار عالية، فزاد الوخز في قلبي مصطحب بالحسرة.

وازدادت الحسرة عندما رأيت القصر الرئاسي من الخارج، يحيطه سور حديدي قصير بسيط وحديقة متواضعة، يتمكن الجميع من المرور بجواره ورؤية المبنى من الخارج بسهولة، يتناسب تماماً مع مواد البلد بالقرب منه نافورة مياه لا تعمل نظراً لأزمة المياه وترشيد الأستهلاك، أصغر بكثير من المنزل الصيفي للمحافظ الذي يقع أمام الشاطئ مباشرة في محافظتي الصغيرة الإقليمية في مصر الذي نمنع من الجلوس في محيطه كما يمنعنا أسواره العالية من رؤية المبنى، أما عن منزل المحافظ الأساسي فنتجنب المرور في محيطه خوفاً من الاستيقاف والتفتيش.

اتذكر مشهد افتتاح قصر رئاسي في بلدي كتب على جدرانه بالذهب، يليه وجوه الناس في المستشفيات واستغاثتهم من ارتفاع سعر التذكرة ليصل لعشرة جنيهات، مبلغ صغير لا يكفي لشراء وجبة رخيصة لكن إن نظرنا في أعين المرضى لوجدناه مبلغ مالي بعيد عن ايديهم/ ن يلعنوا المرض والفقر في صمت تفضحه أعينهم.

وأقاطع عقلي مرة أخرى ليهدأ ثورته ويتغذى ببعض الجمال المحيط بي فربما الدواء في البحر كما كان دائماً دوائي في الإسكندرية وبحرها.

الآن كلما مررت بجوار شاطئ أتذكر ذلك الصوت " Nice Scarf Free Palestine" ، في بلد ليس إسلامي ولا عربي أتمتع بحقي في التعبير عن انتمائي بارتداء الكوفية الفلسطينية، وفي بلادنا ربما يتعرض من يرتديها بغير أمر السلطة للاعتقال أو التهديد به.

أتمسك بشدة بكوفيتي الفلسطينية خاصة في التجمعات كأنها ما تبقى لي من هويتي وما أنا عليه، فملامحي ومظهري لا يعبران عن أصولي.

أزعجني الآن ترديد أن شكلي أوروبي أو أمريكي وليس عربي نهائياً، وأعلم أن من يرددوا ذلك يقصدوا به الثناء أو ربما المجاملة، فمقاييس الجمال اللعينة تتجه نحو المظهر الأوروبي في كل مكان، ولعل ذلك كان يثير البهجة في نفسي في بداية مراهقتي وكنت لاضم من ي/ تقول لذلك للمقربين لي، أما الان فهي كسبة لي، وتجريد من هويتي وانتمائي اللذان يغمران قلبي أكثر من أي وقت سابق، ولعلني ايضاً في الماضي كنت لأسخر من تلك الكلمات.

أتمسك الآن بهويتي العربية والمصرية والقضايا التي أنتمي إليها، وانتهز الفرص لأعبر عن نفسي بكوفيتي الفلسطينية وبغني، فأضيف للوحاتي الآلهة المصرية القديمة ومفتاح الحياة وعين حورس؛ وصوت الشيخ إمام حينما يطلب مني الزملاء تشغيل أغاني مصرية، دائماً خياري الأول الشيخ إمام عيسى وأظل أترجم ما يقول، وأشعر أن نواره تراقبني فأذكر الفاجومي وكتاباته، وعمرهما اللذان قضيا في السجن معاً، وأروي القصة.

وأيقن حينها أن عقلي لن يتركني أتوقف عن قضيتي وما أنا عليه ولما أنا هنا حتى لو أجتمعت كل الفنون والطرف حولي، سيظل ثائر يذكرني بأسباب المنفى، لست كسائحة لاستجم وانسى ما أنا عليه.

أحلم بزنزانة من كرز

كتاب حوّل جدران السجن إلى صفحات أدب خالد

في زمنٍ تكتب فيه المعاناة غالبا بلغة الأرقام والتقارير، يجيء كتاب "أحلم بزنزانة من كرز" ليعيد للألم صوته الإنساني، وللأسيرة وجهها، وللحكاية نبضها الحقيقي. إنه نص لا يروي وقائع فقط، بل يعيد تشكيلها بلغة مشحونة بالجمال والصدق، ليتحوّل السجن من مساحة للعقاب إلى فضاء للكتابة، ومن جدران صامتة إلى صفحات ناطقة بالتجربة والمقاومة.

هذا العمل لا يُقرأ بوصفه توثيقًا فقط، بل بوصفه محاولة لاستعادة ما أراد القيد أن يطمسه: الكرامة، والذاكرة، والقدرة على الحلم، حتى من داخل الزنزانة.

"تشعر برغبة شديدة في الوقوف تحت الشمس لكن الدقائق العشر المسموح بها مرتين في الأسبوع موعدها ليس اليوم"

الاقتباس السابق من كتاب أحلم بزنزانة من كرز، للسجينتين السابقتين سها بشارة وكوزيت إبراهيم، الذين اعتقلا في سجن الخيام سيء السمعة الذي صنعته " إسرائيل" ومع ذلك أنكرت وجوده لسنين داخل الأراضي اللبنانية المحتلة آنذاك.

والكتاب من أعمال الأدب السجني العربي ذات المستوى اللغوي الرفيع، صدر عام 2011 عن دار الساقي، وعلى بعد 11 عاما من انتهاء هذا الكابوس، وتحرير جنوب لبنان، ومن ثم هدم المعتقل وتدميره لاحقا على أيدي القوات الإسرائيلية طمعا في محو تاريخها الإجرامي، ولكن بفضل الأدب وهذا الكتاب خصوصا، صارت هناك وثائق إنسانية تكشف النقاب عن تجربة الاعتقال في سجن الخيام الإسرائيلي ليس كمجرد سرد للأحداث، بل كتحفة أدبية تبرز كيف يمكن للغة أن تتحول إلى سلاح مقاومة، وكيف تتحول الزنزانة إلى فضاء للإبداع.

الجحيم الذي أنجب أدباً

كان سجن الخيام الذي تأسس عام 1985 في جنوب لبنان واحداً من أكثر مراكز الاعتقال رعباً، والأكثر خسة، إذ أن إعداده كمعتقل تم من خلال الميليشيات اللبنانية التي تحالفت مع العدو أثناء الحرب الأهلية في لبنان، فكان للمعتقل سمعة شديدة السوء نتيجة وضع الأسرى داخله وتحت أسوء الظروف، هدفها كسر إرادة المعتقلين، حيث الزنازين الضيقة التي لا تتجاوز مساحتها متراً مربعاً واحداً، والظلام الدامس، والتعذيب النفسي والجسدي الممنهج، كلها عناصر جعلت من هذا السجن جحيماً على الأرض، على سبيل المثال لا الحصر ظلت سها تعيش مكبلة الأيدي على مدار 6 أشهر تأكل وتشرب وتقضي حاجتها عبر الحارسات اللواتي مللن فكها، وتقييدها وتوقفن عن ذلك لشعورهن بالإرهاق بعد أن صدأ الحديد نفسه، ومل تعذيب الفتاة البريئة ذات العشرين ربيعا آنذاك.

ولكن عبر الظلام تتكشف نقطة الضوء، ومن رحم المعاناة يولد الإبداع، إذ أن هذه الظروف القاسية بالذات أفرزت شكلاً فريداً من المقاومة الثقافية. ففي زنزانة النساء رقم 7، حيث تم احتجاز المؤلفتين، ولدت تجربة إبداعية فريدة. السجينات اللواتي حُرمن من أدوات الكتابة التقليدية، اخترعن أساليب بدائية لتسجيل تجاربهن. من كتابة الشعر بأظافرهن على الجدران الرطبة، إلى تبادل القصص عبر نظام اتصال سري، إلى حفظ النصوص في الذاكرة لكتابتها لاحقاً.

كان سجن الخيام الذي تأسس عام 1985 في جنوب لبنان واحداً من أكثر مراكز الاعتقال رعباً، والأكثر خسة، إذ أن إعداده كمعتقل تم من خلال الميليشيات اللبنانية التي تحالفت مع العدو أثناء الحرب الأهلية في لبنان

أبطال الكرز.. سيرة ذاتية

"اقتحمت أناقته عليّ سنتيمترات زنزانتي القليلة مضفية عليها ترفاً مريباً. كرز في الزنزانة الرقم سبعة التي بالكاد تتسعُ لأمدّد فيها جسدي وأستطيع أن ألمس جداريها المتوازيين بيدي في آن واحد، ولو فكروا أن يعطوني صندوقاً من الكرز لما وجدت له مكاناً أضعهُ فيها. لا يمنع أنني تمنيت لو تُملأ زنزانتي تلك كرزاً"

تلك الخيالات وغيرها التي تفضح كلماتها وجع السجن، وتستعرضه بشكل شعري بديع، قامت عليه مؤلفتان لم تحاول إحداهما حتى تذييله باسمها تحت أي من فصوله، لتشعر أنك أمام كتاب لا تُعنى فيه الأسماء بقدر ما يُعنى بجراح الحكاية، كتاب تنحّت فيه الذات الكاتبة جانبًا، لتفسح المجال لوجع الأسيرة أن يتكلم، وللحقيقة أن تُروى بصوتها العاري، حيث اختارتا طمس الهوية في سبيل إنقاذ الذاكرة من النسيان، وتقديم المعاناة لا المؤلف، والشهادة لا الشهرة.

أما المؤلفتان فصاحبتا تجربتا اعتقال قاسيتان، الأولى هي سهى بشارة التي ولدت عام 1967 وهي سهى فواز بشارة، فتاة لبنانية قامت في عمر العشرين بِمُحاولة قتل الجنرال أنطوان لحد قائد ما يسمى بجيش لبنان الجنوبي، الذي نجا من مُحاولة الاغتيال، ولكن اعتقلت قواته سهى بشارة وسجنتها في معتقل الخيام الشهير. تم إطلاق سراح سهى في الثالث من سبتمبر عام 1998م بعد إنطلاق حملات لبنانية وأوروبية مكثفة لصالحها.

في عام 2003م أطلقت سهى كتاب سيرة ذاتية شخصية لها أسمته "مُقاومة" يحكي عن حياتها في لبنان قبل وبعد الاعتقال. ثم كان كتابنا "أحلم بزنزانة من كرز" في عام 2011، كما أن جزء من قصة سهى تم استخدامها عام 2010م في فلم كندي يُدعى " الحرائق".

وُلِدت سهى في بلدة دير ميماس، تربت في عائلة شرقية أرثوذوكسية، والدها: فواز بشارة، كان عضو في الحزب الشيوعي اللبناني الذي انضمت إليه سهى لاحقاً بالسر في عام 1982م وهي ذات السنة التي اقتحمت فيها إسرائيل الأراضي اللبنانية. كانت سهى ناشطة في داخل هيئات الحزب الشيوعي خصوصاً جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية و إتحاد الشباب الديموقراطي اللبناني.

وقد جاءت سهى إلى السجن بلا خبرة أدبية. لكن سنوات الاعتقال الطويلة حولتها إلى كاتبة متمكنة. تجربتها في الحبس الانفرادي التي استمرت ست سنوات، والتي وصفها الكتاب بتفاصيل مؤلمة، خلقت لديها حساسية لغوية غير عادية.

أما كوزيت إبراهيم، الصحفية المحترفة التي اعتقلت لاحقاً، فقد جاءت إلى السجن بعين المراقب المدرب. ملاحظاتها الدقيقة للتفاصيل اليومية في السجن، وقدرتها على تحويل الوقائع إلى نصوص أدبية مؤثرة، أعطت للعمل بعداً فنياً متميزاً، وكوزيت التي اعتقلت لمدة عام واحد تم إطلاق سراحها في عام 2000 بعد انسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني وتخلي قوات جيش لبنان الجنوبي عن معتقل الخيام.

المناضلة ومؤلفة الكتاب سهى بشارة

أما مكان الكتاب أي سجن الخيام فهو معتقل يقع على تلة مرتفعة ضمن بلدة الخيام في موقع حصين يطل على شمال فلسطين من جهة وعلى مرتفعات الجولان السورية من جهة ثانية، يتكون من خمسة مبان وكل مبنى يتألف من عشرين غرفة مساحة الغرفة الجماعية لا تتعدى المترين طولا والمتر ونصف عرضا يحشر فيها من خمسة إلى ستة أفراد والغرفة الانفرادية لا تتعدى التسعين سنتيمتر طولا وعرضا تقع بداخله ساحة رئيسية، واحدة مخصصة كسجن للنساء وأربعة للرجال، يبلغ عدد زنزاناته الجماعية سبعا وستين، والفردية تزيد على العشرين.

والخيام هو بالأساس أنشأته القوات الفرنسية في أيام الانتداب الفرنسي على لبنان عام 1933، ليكون ثكنة عسكرية ومقراً لها في الجنوب اللبناني. وبعد أن نال لبنان استقلاله تسلم الجيش اللبناني الثكنة وبقي يستعمل كمعسكر إلى أن قامت إسرائيل باجتياح الجنوب اللبناني سنة 1982، فقامت باستعماله كمركز تحقيق واستجواب؛ وفي عام 1985 انسحبت إسرائيل جزئياً من جنوب لبنان ومع انسحابها سقط معتقل أنصار الشهير، وبقيت بلدة الخيام تحت سيطرتها، فتم استعمال الثكنة كمعتقل بديلاً عن معتقل أنصار وعرف بعدها باسم معتقل الخيام.

جاءت سهى إلى السجن بلا خبرة أدبية. لكن سنوات الاعتقال الطويلة حولتها إلى كاتبة متمكنة. تجربتها في الحبس الانفرادي التي استمرت ست سنوات، والتي وصفها الكتاب بتفاصيل مؤلمة، خلقت لديها حساسية لغوية غير عادية

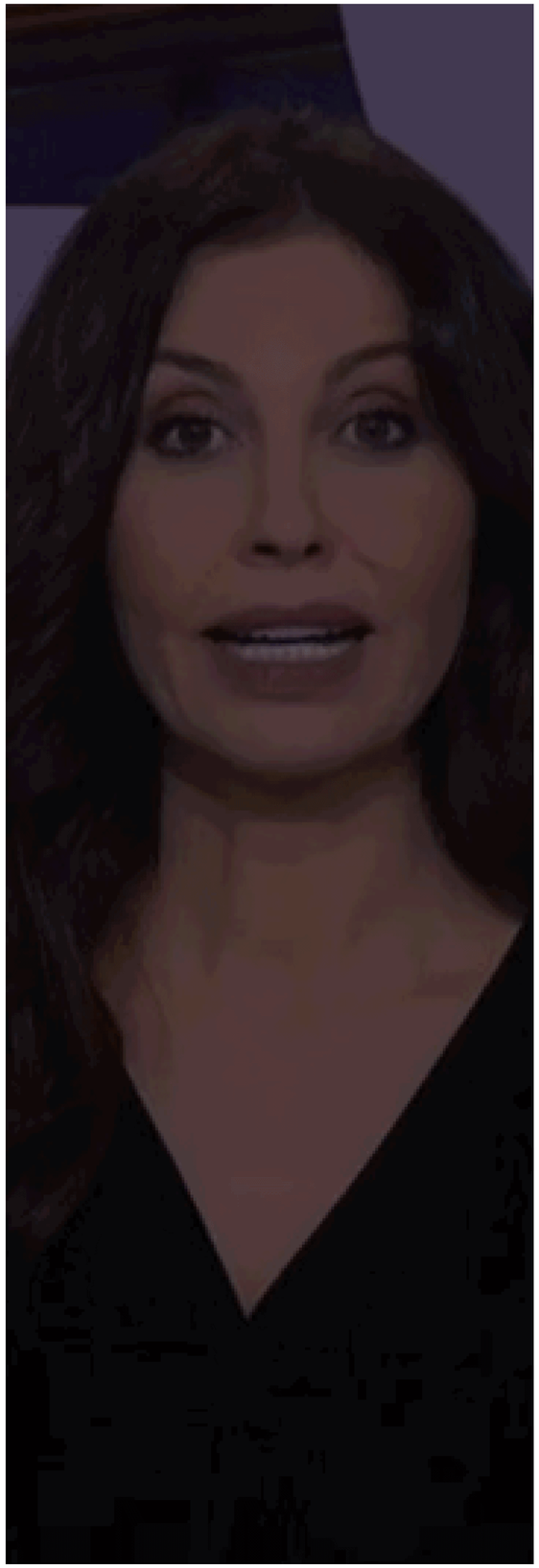

الأدب كتوثيق: عندما تتكلم الذاكرة بلغة الجمال**

في "زنزانة من كرز" لا نقرأ فقط حكاية عن الأسر، بل نعبر تجربة حية تتأرجح بين قسوة الواقع وحساسية التعبير. الأسلوب السردي يمسك القارئ من اللحظة الأولى، ويأخذه في رحلة تتنقل بين واقعية السيرة وجمالية النثر. لم أشعر أنني أمام فصول تقليدية، بل أمام مقاطع متقطعة تعكس ببراعة الزمن المشظّى داخل الزنزانة: زمن لا يسير، بل يتكسّر تحت وطأة التعذيب والانتظار.

منذ أن قرأت عبارة "زنزانة من كرز"، شعرت بأن الألم هنا ليس فقط ملموسًا، بل مجمّلًا بلغة لا تهادن، لكنها أيضًا لا تتخلى عن الشعر. هذه الاستعارات ليست ترفًا بلاغيًا، بل مفاتيح لفهم نفسية الأسيرة، ومحاولة لإعادة بناء ما تهدم بلغة رمزية.

اللافت في الكتاب هو قدرته على التنقل بين مستويات لغوية مختلفة دون أن يضيع القارئ. من وصف دقيق لأساليب التعذيب، إلى تأملات في ماهية الحرية، ثم لحظات شعرية مكتملة تشبه الومضات التي تضيء النص فجأة. هذه التوليفة بين الوثيقة والقصيدة هي ما يجعل العمل مختلفًا ومؤثرًا في آن.

من جهة أخرى، لا يمكن تجاهل خصوصية هذا الصوت النسائي في سياق أدب السجون العربي. فالرؤية هنا ليست فقط توثيقًا لتجربة اعتقال، بل كشفًا دقيقًا لتأثيره على الجسد والهوية والذاكرة. المقاومة التي يعرضها النص ليست مسلحة، بل ثقافية، هادئة أحيانًا وصادمة أحيانًا أخرى. وربما لهذا السبب يبدو الكتاب أكثر قربًا، وأكثر قدرة على الاستمرار في التأثير.

الصوت النسائي أيضا كان حاضرا في الكتاب بشكل آخر وعبر الصورة، إذ احتوى الكتاب الذي خلى من الشعارات الثقيلة، على صور للأشغال اليدوية المتنوّعة التي أنجزت في المعتقل، رغم عدم توافر أي مواد أوليّة قبل إدخال الخرز والإبر والخيوط إلى المعتقل، من قبل الصليب الأحمر الدولي، إذ كانت السبحة تُصنع من بذور حبّات الزيتون التي تُقدّم مع وجبة الفطور أما الخيط يؤمّن من الخيوط الموجودة في الفرش والأغطية المهترئة، كما أنّ إبرة التطريز صنعت من أعواد ربطة الخبز البلاستيكية، ومن ثمّ من دبوس الشعر الذي أُدخل خلسة إلى الزنزانة، مع إحدى المعتقلات.

تأثير يتجاوز النص

لحسن الحظ لم يبقَ حبيس صفحاته، بل خرج إلى فضاءات أوسع، ليصبح مرجعًا مهمًا في توثيق الانتهاكات داخل السجون الإسرائيلية، وأداة يستخدمها المحامون والحقوقيون في محاولاتهم لوقف هذا العنف المستمر. كما ألهم العديد من المبدعين في مجالات السينما والفن التشكيلي، وكأن التجربة التي وثقتها الكاتبتان تحولت إلى ذاكرة جماعية تنبض في أجساد أخرى.

لكن أكثر ما يثير التفكير بعد إنهاء القراءة، هو كيف استطاع هذا الكتاب أن يعيد تعريف المقاومة الثقافية ربما لأول مرة بهذه الوضوح، حيث أن الكلمة حين تُكتب من قلب التجربة، تصبح سلاحًا حقيقيًا. بل أحيانا كثر نفاذًا من أي طلقة.

في هذا السياق، لا يبدو "أحلم بزنزانة من كرز" كتابًا عن ماضٍ بعيد، بل وثيقة نابضة، تصفع الحاضر وتدعونا للتأمل في المستقبل. إنه تذكير بأن القمع قد يكسر العظام، لكنه لا يملك القدرة على كسر الكلمة. وأن من يكتب من عمق الألم، غالبًا ما يكون أقرب إلى الحرية من سجّانه.

المواثيق الدولية والقوانين توفر الحماية.. لكن استهداف العاملين في المجال الإنساني مستمر

تعد حماية منظمات العمل الإنساني والعاملين فيها أمر بالغ الأهمية لضمان وصول المساعدات إلى المحتاجين، ولهذا تنص العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية بصورة مباشرة أو ضمنية على ضرورة ضمان وجود حماية للعاملين في المجال الإنساني، خاصة لأولئك الذين يقدمون المساعدة للمدنيين والجرحى والمرضى وأسرى الحرب في النزاعات المسلحة.

لكن على الرغم من القوانين الدولية المقبولة عالميا لتنظيم سلوك الصراع المسلح والحد من تأثيره، فإن انتهاكات هذه القوانين مستمرة بلا تحدي أو رادع. وبينما يدفع المدنيون، بما في ذلك العاملون في مجال الإغاثة، الثمن النهائي، يواصل الجناة التهرب من العدالة، ولهذا تتعالى الأصوات المطالبة بتوقف الهجمات على العاملين في المجال الإنساني والأصول الإنسانية.

وتشدد الأمم المتحدة على ضرورة ضمان حماية المدنيين في مناطق الصراع، وإنهاء هذه الانتهاكات والإفلات من العقاب.

ويضمن القانون الدولي الإنساني حماية من لا يشاركون مشاركة مباشرة في الأعمال العدائية أو كفّوا عن المشاركة فيها، وهؤلاء يشملون المدنيين، وهو التصنيف الذي يشمل العاملين في المجال الإنساني.

وينص القانون الدولي الإنساني على وجوب احترام وحماية العاملين في المجال الإنساني والأعيان المستخدمة في عمليات الإغاثة. والقانون الدولي الإنساني هو مجموعة من القواعد التي ترمي إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة لدوافع إنسانية. ويحمي القانون الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة أو بشكل فعال في الأعمال العدائية أو الذين كفوا عن المشاركة فيها مباشرة أو بشكل فعال.

وتشدد اتفاقية جنيف الرابعة (بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب) على ضرورة حماية "الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية"، ويشمل هؤلاء العاملين في المجال الإنساني. كما تنص المادة (16) من الاتفاقية على التزام أطراف النزاع، ضمن حدود الضرورات العسكرية، بتسهيل الإجراءات المتخذة للبحث عن القتلى والجرحى.

ووفق المادة (18) لا يجوز بأي حال الهجوم على المستشفيات المدنية المنظمة لتقديم الرعاية للجرحى والمرضى والعجزة والنساء النفاس، وعلي أطراف النزاع احترامها وحمايتها في جميع الأوقات، فيما تنص المادة (20) على "احترام وحماية الموظفين المخصصين كلية بصورة منتظمة لتشغيل وإدارة المستشفيات المدنية، بمن فيهم الأشخاص المكلفون بالبحث عن الجرحى والمرضى المدنيين والعجزة والنساء النفاس وجمعهم ونقلهم ومعالجتهم".

وبشأن الأراضي المحتلة، نصت اتفاقية جنيف الرابعة في المادة (59) منها على أنه "إذا كان كل سكان الأراضي المحتلة أو قسم منهم تنقصهم المؤن الكافية، وجب علي دولة الاحتلال أن تسمح بعمليات الإغاثة لمصلحة هؤلاء السكان وتوفر لها التسهيلات بقدر ما تسمح به وسائلها".

وتنص المادة 63 من اتفاقية جنيف الرابعة مع مراعاة التدابير المؤقتة والاستثنائية التي تفرضها الاعتبارات القهرية لأمن دولة الاحتلال على أنه "يجوز للجمعيات الوطنية للصليب الأحمر (والهلال الأحمر والأسد والشمس الأحمرين) المعترف بها، أن تباشر الأنشطة التي تتفق مع مبادئ الصليب الأحمر التي حددتها المؤتمرات الدولية للصليب الأحمر. ويجب تمكين جمعيات الإغاثة الأخرى من مباشرة أنشطتها الإنسانية في ظروف مماثلة".

> نأسف لاستهدافنا طواقم العمل الإنسانى لكن نود الإشارة إلى أننا أطلقنا عليهم النار لأن مصابيح الطوارئ على المركبات لم تكن تعمل. كما أن المسعفين لم يكونوا مرتدين أي سترات عاكسة

وفي مادته (62) ينص البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 أغسطس 1949 على ضرورة احترام وحماية الأجهزة المدنية للدفاع المدني وأفرادها.

صورة مسعفين فلسطينيين جرى استهدافهم - مصدر الصورة: فيديو التقطه أحد المسعفين قبل الاستهداف

وفي البروتوكول ذاته، تنص المادة (81) على أن "تمنح أطراف النزاع كافة التسهيلات الممكنة من جانبها للجنة الدولية للصليب الأحمر لتمكينها من أداء المهام الإنسانية المسندة إليها بموجب الاتفاقيات وهذا الملحق، بقصد تأمين الحماية والعون لضحايا المنازعات، كما يجوز للجنة الدولية للصليب الأحمر القيام بأي نشاط إنساني آخر لصالح هؤلاء الضحايا شريطة موافقة أطراف النزاع المعنية.

كما تيسر الأطراف السامية المتعاقدة وأطراف النزاع، بكل وسيلة ممكنة، العون الذي تقدمه جمعيات الصليب الأحمر (الهلال الأحمر، الأسد والشمس الأحمرين) ورابطة جمعيات الصليب الأحمر لضحايا المنازعات وفقا لأحكام الاتفاقيات والبروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف، والمبادئ الأساسية للصليب الأحمر المقررة في مؤتمرات الصليب الأحمر الدولية.

وبشأن قمع الانتهاكات للاتفاقيات والبروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف، تنص المادة (91) من الملحق سالف الإشارة إليه على أن "يسأل طرف النزاع الذي ينتهك أحكام الاتفاقيات أو هذا اللحق "البروتوكول" عن دفع تعويض إذا اقتضت الحال ذلك. ويكون مسؤولا عن كافة الأعمال التي يقترفها الأشخاص الذي يشكلون جزءا من قواته المسلحة".

وبجانب اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، التي تُعد هذه الاتفاقيات حجر الزاوية في القانون الدولي الإنساني، وتوفر حماية ضمنية للعاملين في المجال الإنساني الذين يقدمون المساعدة للمدنيين والجرحى والمرضى وأسرى الحرب في النزاعات المسلحة؛ هناك اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بهم (1994) التي تحدد الجرائم ضد موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بهم المشاركين في عمليات الأمم المتحدة وتهدف إلى ضمان مقاضاة المسؤولين عن هذه الجرائم. فعلى الرغم من أنها تركز على موظفي الأمم المتحدة، إلا أنها تمثل اعترافًا دوليًا بالحاجة إلى حماية العاملين في المجال الإنساني بشكل عام.

وفي إطار المبادئ والأعمال المعتمدة بشأن المساعدة والحماية في إطار العمل الإنساني، صدر في ديسمبر 1995 عن المؤتمر الدولي السادس والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، القرار 4، الذين ينص على أن "تكفل للمنظمات الإنسانية المحايدة وغير المتحيزة والمستقلة، وبخاصة للجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي، وكذلك للمنظمات الدولية الأخرى، وبخاصة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أن تصل فعلا وعلى نحو مناسب إلى الأشخاص المهجرين داخل بلدانهم واللاجئين، لكي تتمكن من أن توفر لهم الحماية والمساعدة الإنسانية".

وبالنسبة إلي ضرورة القيام بعمل إنساني مستقل في زمن الأزمات، نص القرار على أن يُطلب إلي الدول أن تحترم تماما العمليات الإنسانية والموظفين المشاركين فيها في كل الأحوال، وتتخذ الاحتياطات اللازمة للامتناع عن الأعمال التي ربما تعرض هذه العمليات وهؤلاء الموظفين للخطر.

عاملون فى المجال الإنسانى - مصدر الصورة: صفحة اللجنة الدولية للصليب الأحمر

ولم يتم إغفال حماية البيانات الإنسانية وحماية المنظمات الإنسانية من الأخطار الرقمية، ففي أعقاب هجوم سيبراني غير مسبوق أدى إلى سرقة بيانات شخصية مودعة لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية)، اعتمد مجلس مندوبي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في يونيو من العام نفسه قراراً بشأن حماية البيانات الإنسانية، يشدد على ضرورة أن تسمح جميع أطراف النزاعات المسلحة بالأنشطة الإنسانية غير المتحيزة خلال النزاعات المسلحة، وتُسهلها، بما في ذلك الأنشطة التي تُنفذ بوسائل رقمية، وأن تحترم وتحمي الأنشطة الإنسانية وعامليها، بما في ذلك حمايتهم من أي ضرر تسببه الوسائل الرقمية.

كما يشدد على وجوب احترام أنشطة المنظمات الإنسانية غير المتحيزة وحمايتها على شبكة الإنترنت وخارجها، خلال النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى، ويدعو الدول إلى الاعتراف بأن معالجة البيانات الشخصية ضرورية بالنسبة إلى مكونات الحركة من أجل الاضطلاع بمهامها، ولا سيما بموجب القانون الدولي الإنساني، حيث ينطبق، وبموجب النظام الأساسي للحركة، وأن هذه المعالجة تعزز الأسس الهامة للمصلحة العامة والمصالح الحيوية للأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى، وهي ضرورية بالنسبة إلى هذه الأسس والمصالح.

وعلى الصعيد المحلي، تنص المادة 75 من الدستور المصري على أن "للمواطنين الحق في تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية على أساس ديمقراطي، وبإخطار الجهات الإدارية المختصة، وتكون لها الشخصية الاعتبارية بمجرد الإخطار. وتمارس نشاطها بحرية، ولها الحق في تمويلها من مصادر وطنية وأجنبية، وذلك كله وفقًا للقانون." هذه المادة هي الأساس الدستوري لتأسيس وعمل منظمات المجتمع المدني، والتي تشمل العديد من منظمات العمل الإنساني. كما تضمن حرية ممارسة نشاطها وحقها في التمويل وفقًا للقانون.

ويعد قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم 149 لسنة 2019 ولائحته التنفيذية الإطار القانوني الرئيسي الذي ينظم عمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية في مصر، والتي تشمل معظم منظمات العمل الإنساني، يتضمن القانون موادًا تتعلق بحقوق وواجبات هذه المنظمات.

ويشار إلى أنه شارات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والكريستالة الحمراء الحماية لأفراد الخدمات الطبية العسكرية وموظفي الإغاثة في حالة اندلاع نزاعات مسلحة. وتستخدم الجمعيات الوطنية المنضوية تحت الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر هذه الشارات كذلك في كل بلد بغرض تمييز هويتها. ويشير استخدامها إلى أن أفراد الخدمات الطبية، أو الخدمات، أو المنشآت أو الموادّ التي تحمل الشارة تتمتع بالحماية التي ينصّ عليها القانون الإنساني.

وثمة وجهان أساسيان لاستخدام الشارة؛ أولاً، الشارة علامة مرئية ترمز للحماية التي يمنحها القانون الدولي للخدمات والمعدات والمباني الطبية التابعة للقوات المسلحة في أثناء النزاعات المسلحة.وتمتد هذه الحماية لتشمل منظمات إنسانية معينة تعمل كذلك لتخفيف معاناة الجرحى والأسرى والمدنيين العالقين في براثن النزاع. ويشار إلى هذا الاستخدام عادةً باسم "الاستخدام الحمائي". ثانيًا، يجوز للجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر حول العالم استخدام الشارات لتمييز بنفسها باعتبارها جزءًا من شبكة عالمية تُعرف باسم الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. ويُطلق على هذا النوع "الاستخدام الدلالي".

والقواعد التي تحدد هذين الاستخدامين دقيقة للغاية. ويجب أن تكون شارة الحماية في النزاعات المسلحة باللون الأحمر على خلفية بيضاء دون أي إضافات. ويلزم إبراز الشارة بحجم كبير وبوضوح على المباني المحمية، مثل المستشفيات، والمركبات. كما يجب أن تكون الشارة التي يضعها العاملون المشمولون بالحماية على شرائط الأذرع أو الصدريات واضحة وقائمة بذاتها.

وينظر القانون الدولي إلى أي هجوم متعمد على أشخاص أو مبانٍ أو معدات تحمل شارة الحماية باعتباره جريمة حرب.

يذكر أن العالم يحتفل في الـ19 من أغسطس في كل عام باليوم العالمي للعمل الإنساني. ويعود سبب اختيار هذا اليوم لـ 19 أغسطس 2003، حينما وقع هجوم على فندق القناة في بغداد بالعراق أسفر عن مقتل 22 عاملا في مجال الإغاثة الإنسانية، بمن فيهم الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، سيرجيو فييرا دي ميلو. وبعد مرور خمس سنوات، اعتمدت الجمعية العامة قرارًا بإعلان يوم 19 أغسطس يوما عالميا للعمل الإنساني.

ويشير تقرير الوصول الإنساني في غزة خلال الأشهر الستة الأولى (مارس 2024) أن حالات الوفاة تفوق 30 ألف بين المدنيين وتشمل أكثر من 150 عامل إغاثة. وهو رقم غير مسبوق في مثل هذا السياق وهذه الفترة القصيرة.

ومن الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى السودان وميانمار وغيرها من الأماكن الأخرى، شهد النصف الأول من عام 2024 بالهجمات على المرافق الصحية والتعليمية ومرافق المياه والصرف الصحي، مما ترك الملايين من الناس محرومين من أي إمكانية للحصول على الخدمات التي يحتاجون إليها للبقاء على قيد الحياة. (نظرة عامة على العمل الإنساني العالمي لعام 2024).

وفي عام 2023، ارتفع عدد القتلى من بين عمال الإغاثة بأكثر من الضعف في مدة عامين، لينتقل من 118 قتيل في عام 2022 إلى 261 في عام 2023، بحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وفي العام 2023 أيضا تم اختطاف 78 شخص من بين عمال الإغاثة وإصابة 196 آخرين على المستوى العالمي.

والغالبية العظمى من العاملين في المجال الإنساني الذين قتلوا أو أصيبوا في عام 2023 هم عاملين وطنيين. وقدرت نسبة عمال الإغاثة الذين قتلوا من الموظفين الوطنيين بنحو 96% ومن الموظفين الدوليين (مغتربين) بنحو 4%، بينما يعد ما يقرب من النصف (47٪) من موظفي المنظمات غير الحكومية الوطنية. وتُظهر بيانات عام 2023 أن جنوب السودان كان أخطر مكان لعمال الإغاثة لعدة سنوات متتالية. واعتبارًا من 17 أغسطس 2013، يتقدم السودان نحو المرتبة الثانية.

أكثر من 5 سنوات خلف القضبان..

نرمين حسين تدفع ثمن مواقفها الحقوقية ونشاطها السياسي

يسلك المدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان في مصر طريقًا محفوفًا بالمخاطر، حيث يواجهون حملات ممنهجة من الترهيب والتشويه والملاحقة، ويدفعون ثمنًا باهظًا مقابل دفاعهم السلمي والمشروع عن الحريات الأساسية والعدالة الاجتماعية. ويُعد الحبس التعسفي لفترات مطولة، من دون محاكمة عادلة، أحد أبرز الأساليب التي تُستخدم لإسكات أصواتهم وتقييد حركتهم في المجال العام.

نسلط الضوء هنا على واحدة من المدافعات عن حقوق الإنسان في مصر، وهي الناشطة السياسية نرمين حسين عبدالعزيز، التي شكّل انخراطها المبكر في ثورة 25 يناير ومواقفها العلنية المناصرة للحقوق والحريات سببًا مباشرًا لاستهدافها المتكرر من قبل الأجهزة الأمنية، والتي بدأت في مارس الماضي عامها السادس خلف القضبان في ظل أوضاع احتجاز قاسية وملاحقات قضائية لا تنتهي، بسبب نشاطها السلمي ومواقفها الجريئة، فيما تتعالى الأصوات المطالبة بالإفراج عنها.

مسيرة نضال.. وثمن مستمر

منذ انخراطها في ثورة 25 يناير 2011، لم تتوانَ نرمين حسين عن الدفاع عن مبادئها وقيمها. كانت من الوجوه الشابة الحاضرة في الميدان، تشارك في التظاهرات، وتنخرط في المبادرات المجتمعية، وتتبنّى قضايا الفقراء والمهمشين. تنتمي نرمين لأسرة بسيطة، ولم تخجل يومًا من كونها "بنت البقال"، بل على العكس كانت تفخر بوالدها وبتربيتها ونشأتها التي جعلت منها "راجل البيت" بعد مرض والديها، تتحمل مسؤولية العائلة وتعمل في متجر الأسرة، وتديره عبر الإنترنت.

لكن هذه الفتاة النحيلة ذات الصوت العالي والمبادئ الصلبة، أصبحت هدفًا للسلطات الأمنية، بدءًا من أول اعتقال لها في فبراير 2013 أمام قصر الاتحادية، حين وُجهت لها اتهامات التجمهر والتخريب والتعدي على قوات الأمن. رغم إخلاء سبيلها في وقت لاحق، كانت تلك بداية رحلة الاستهداف.

اعتقالات متكررة وتدوير لا ينتهي

تعرّضت نرمين حسين للاعتقال أربع مرات على مدار عشر سنوات، أبرزها كان في أبريل من العام 2016 خلال وقفة احتجاجية رفضًا للتنازل عن جزيرتي تيران وصنافير، ثم في أغسطس 2018 ضمن ما عُرف بقضية "معتقلي العيد"، حيث كانت الفتاة الوحيدة بين مجموعة من الشخصيات العامة من مثقفين وأكاديميين، واتُّهمت بالانضمام لجماعة إرهابية، وتلقي تمويل، والمشاركة في اتفاق جنائي.

خرجت نرمين من هذه القضية بعد أقل من عام، لكن سرعان ما عادت إلى دائرة الاحتجاز. ففي 23 مارس 2020، اقتحمت قوة أمنية منزلها، وجرى القبض عليها مجددًا دون إذن قضائي، رغم أن والدها كان طريح الفراش. ظهرت في اليوم التالي أمام نيابة أمن الدولة العليا، وتم التحقيق معها في القضية رقم 535 لسنة 2020 حصر أمن دولة، بنفس التهم المعتادة: نشر أخبار كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والانضمام لجماعة إرهابية.

بعد عشرة أشهر من الحبس الاحتياطي، صدر قرار بإخلاء سبيلها، لكن السلطات لم تفرج عنها، بل أعادت تدويرها على ذمة قضية جديدة، هي القضية رقم 65 لسنة 2021 حصر تحقيق أمن دولة، التي لا تزال محبوسة على ذمتها حتى الآن في مركز تأهيل وإصلاح العاشر من رمضان 4.

> " ابنة البقال" التي لم تخجل من أصلها، صارت "رجل البيت" بعد مرض والديها، فواجهت السجن لأنها لم تساوم على مبادئها "

معايرة طبقية!

ويشار إلى أنه خلال الاعتقال الثالث لها تعرضت نرمين لمحاولة إعلام النظام النيل منها عبر معايرتها بأنها "ابنة بقال"، لكن ذلك لم يتحقق إذ أنها لم تُنكر يومًا انتماءها لأسرة بسيطة، وكانت تفخر دومًا بوالدها، الرجل المكافح الشريف الذي ربّاها على القيم والمبادئ، وعلّمها معنى الكرامة والعمل.

وكانت نرمين تروي بفخر كيف كانت تحمل البضائع فوق رأسها لتساعد والدها في متجره، وكيف تحمّلت المسؤولية كاملة حين أقعد المرض والدَيها، فأصبحت المعيل الأول للأسرة، وحلّت محل والدها في كل شيء، كما يقول المصريون: "أصبحت هي رجل البيت".

ولعل هذا الواقع الذي نشأت فيه نرمين، ابنة البسطاء، ما جعلها تخرج لتشارك في ثورة الخامس والعشرين من يناير، حاملة صوت من يشبهونها، تطالب بحقوقهم وعدالة تعترف بكرامتهم. وحين أدركت لاحقًا أن الثورة انحرفت عن مسارها، خرجت مجددا ضد الرئيس السابق محمد مرسي، بعد أن تبيّن لها أن أحلام الثورة لم تتحقق، وأن الخديعة كانت أكبر من أن تُحتمل.

معاناة نفسية وصحية

بحسب تصريحات صحفية للمحامي الحقوقي إسلام سلامة، فإن نرمين تعاني من تدهور كبير في حالتها النفسية، وتبدو عليها علامات الإحباط والانهيار خلال جلسات تجديد الحبس، إلى درجة أنها لا تنظر لأحد ولا تتحدث. أما والدتها، فتخرج من كل زيارة منهارة القلب والعين، تتألم لقهر ابنتها.

وتعاني نرمين من تجاهل طبي متعمّد. لا تجد من يتابع حالتها الصحية أو يستجيب لطلباتها، رغم شكواها من مشكلات بدنية ونفسية.

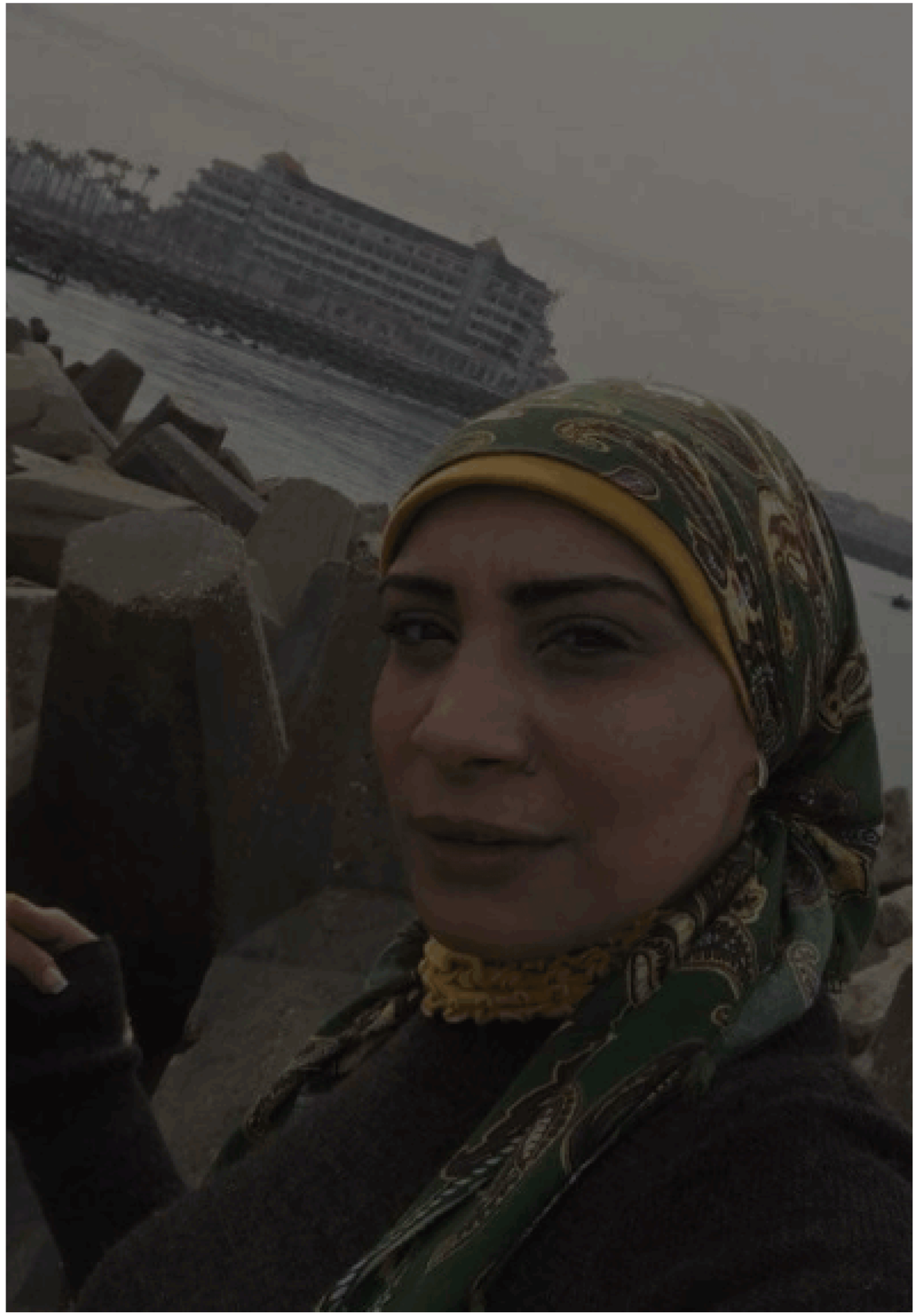

وتُمنع من إدخال بعض المستلزمات الشخصية البسيطة مثل ورقة أو قلم، في انتهاك واضح للائحة السجون.

فيما يتعلق بالوضع القانوني لنرمين حسين، أشار المحامي الحقوقي إسلام سلامة إلى أن قضيتها الحالية تحمل رقم 65 لسنة 2021 حصر أمن دولة عليا، لافتًا إلى أن كثيرين ممن شملتهم القضية دخلوا قبلها وبعدها وخرجوا، ولم يتبقَ فيها سوى نحو ستة متهمين، من بينهم نرمين.

اتهامات مكررة وأحكام غائبة

الاتهامات الموجهة لنرمين هي ذاتها التي توجهها السلطات باستمرار ضد النشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان: الانضمام إلى جماعة إرهابية، نشر أخبار كاذبة، إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، تلقي تمويل لأغراض إرهابية. هذه التهم، التي وُصفت من قبل العديد من المنظمات الحقوقية بأنها "مطاطة" و"فضفاضة"، تستخدمها السلطات لتبرير الحبس الاحتياطي المطول.

ومع مرور السنوات، لم تُقدَّم نرمين إلى محاكمة عادلة، ولم يُبت في قضيتها نهائيًا، ما يجعل احتجازها مخالفًا للمعايير الدولية للعدالة. فالمادة 54 من الدستور المصري تنص على أن "الحرية الشخصية حق طبيعي، وهي مصونة لا تُمس"، وأن "كل من يُقبض عليه أو يُحبس يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامته، ولا يجوز حبسه أو تفتيشه أو احتجازه إلا بأمر قضائي مسبب".

كما تنص المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صدّقت عليه مصر، على أن "لا يجوز القبض على أحد أو توقيفه تعسفًا"، ويجب أن يُعرض على قاضٍ في أقرب وقت ممكن.

منظمات حقوقية تدين وتطالب بالإفراج

وأعربت العديد من منظمات المجتمع المدني، ومن بينها المفوضية المصرية للحقوق والحريات، عن إدانتها لاستمرار احتجاز نرمين حسين، وطالبت بالإفراج الفوري عنها، معتبرة أن ملاحقتها الأمنية تأتي انتقامًا من نشاطها السلمي.

في مارس 2024، أطلقت مبادرة "هن" بالمفوضية المصرية للحقوق والحريات، بالتزامن مع شهر رمضان المبارك، حملتها "مكانك برا السجن"، والتي تُلقي الضوء على سجينات الرأي والصحفيات والمدافعات عن حقوق الإنسان، سواء محبوسات احتياطيا أو صادر ضدهن أحكام. وركزت الحملة على ضرورة إطلاق السراح الفوري وغير المشروط عن سجينات الرأي. وأبرزت الحملة معاناة الناشطة نرمين حسين وحثت السلطات المصرية على إطلاق سراحها.

ثمن يدفعه من لا يساوم

نرمين حسين لم تحمل سلاحًا، ولم تدعُ إلى العنف، ولم تخالف القانون بممارسات مادية ضارة بالمجتمع. كل ما فعلته أنها عبرت عن رأيها، وتضامنت مع مظلوم، وانتقدت سياسات اعتبرتها غير عادلة. لكن ثمن هذا الموقف كان باهظًا: سنوات من الحبس الانفرادي، والإذلال النفسي، والإهمال الصحي.

يصفها من يعرفها بأنها "الجدعة"، الفتاة التي لا تخاف، ولا تتراجع عن مبادئها، رغم ما تتعرض له من قهر. كانت رمزًا لفتيات الثورة، وها هي اليوم تتحمل وحدها كلفة التمسك بالحلم.

ويشار إلى أن اعتقال نرمين حسين لا يمسها وحدها، بل يمس عائلتها التي حرمت من ابنتها، وأصدقاءها الذين افتقدوها، ومرضاها الذين كانت تعالجهم، وأطفال حيها الذين كانت تساندهم، والفقراء الذين كانت تمد لهم يد العون. غياب نرمين هو خسارة اجتماعية وإنسانية، وضياع لواحدة من الأصوات التي كانت تدافع عن المظلومين. كما أن احتجازها الطويل يُلقي بظلال قاتمة على سمعة الدولة، ويشكك في جدية الحديث عن "الحوار الوطني" أو الانفتاح على المعارضة السلمية.

متى تنال نرمين حريتها؟

هذا السؤال لا يزال مفتوحًا، دون إجابة من السلطة القضائية أو السياسية. لكن الإجابة الأخلاقية واضحة: لا يجب أن يُحتجز شخص خمس سنوات بلا محاكمة عادلة، ولا أن يُعاقب لمجرد أنه عبّر عن رأيه.

يطالب المدافعون عن حقوق الإنسان في مصر والعالم، ومنظمات المجتمع المدني، بإنهاء معاناة نرمين حسين والإفراج الفوري عنها، وإسقاط جميع التهم الملفقة، ووقف استخدام الحبس الاحتياطي كوسيلة للعقاب.

إن إطلاق سراح نرمين هو خطوة نحو استعادة الثقة في العدالة، واحترام الحريات، وتكريم الكرامة الإنسانية. ومثلما يقول المقربون منها: "نرمين ما تستاهلش كل ده.. مكانها برا السجن، مش جواه".

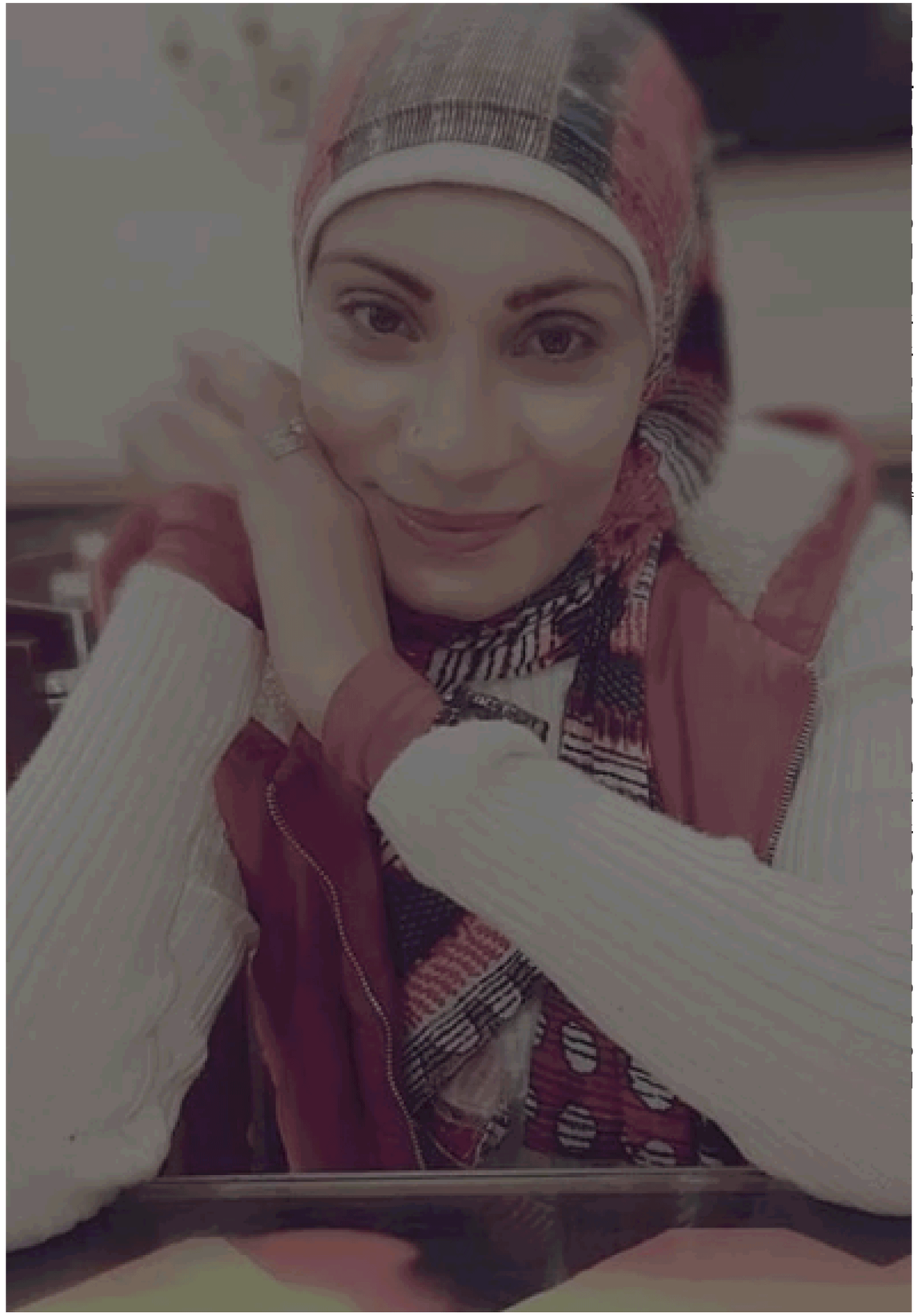

نرمين حسين

4 اعتقالات و5 سنوات حبس مستمر

مدة الاحتجاز الأخيرة
تجاوزت 5 سنوات

أبرز الانتهاكات التي تعرضت لها
- الاحتجاز التعسفي
- الإهمال الطبي المتعمد في السجن
- التدوير
- التشهير والإهانة العلنية

عدد مرات الاعتقال: 4 مرات

2013 | 2016 | 2018 | 2020

تاريخ الاعتقال	8 فبراير 2013
تاريخ إخلاء السبيل	13 فبراير 2013
القضية/ السبب	مظاهرة قصر الاتحادية

تاريخ الاعتقال	10 أبريل 2016
تاريخ إخلاء السبيل	(نفس اليوم)
القضية/ السبب	مظاهرات تيران وصنافير

تاريخ الاعتقال	23 أغسطس 2018
تاريخ إخلاء السبيل	20 مايو 2019
القضية/ السبب	قضية "معتقلي العيد"

تاريخ الاعتقال	20 مارس 2020
تاريخ إخلاء السبيل	17 يناير 2021 (لكن تم تدويرها)
القضية/ السبب	قضية أمن دولة 2020/535 ثم 2021/65

عبدالرحمن القرضاوي معتقل بلا تهمة.. صوتوا للعدالة

"تسليم القرضاوي إلى الإمارات يمثل نموذجًا صارخًا للقمع العابر للحدود"

في فبراير الماضي وخلال الاستعراض الدوري الشامل لأوضاع حقوق الإنسان في مصر بالأمم المتحدة اعتبرت الحقوقية سمر الحسيني قضية عبد الرحمن يوسف القرضاوي نموذج القمع الذي تخطى الحدود، ولم يعد يجزي معه قانون دولي إنساني.

في 20 يناير الماضي أطلق عدداً من أصدقاء القرضاوي حملة للمطالبة بالإفراج عنه، مؤكدين في بيان أن "هدفنا مساندة قضية الشاعر المحبوس في الإمارات، والذي يُعرف باحترامه المبادئ الوطنية ونبذه العنف، وسنعمل لعودته سالماً إلى بناته واستعادة حريته".

كان الشاعر عبد الرحمن يوسف القرضاوي قد اعتقل في لبنان يوم 28 ديسمبر 2024، بعد عودته من سوريا، في خطوة أثارت كثيرًا من الجدل. كما جاء توقيفه إثر بلاغ من المدعي العام الإماراتي، وصل عبر السفارة اللبنانية في أبو ظبي، مستندًا إلى مقطع فيديو كان قد نشره القرضاوي على حسابه الشخصي، إلى جانب دعوى مصرية ومذكرة ترحيل سابقة.

على إثر ذلك أطلقت مجموعة من المثقفين والحقوقيين حملة للدفاع عنه، ضمت أسماء من مشارب فكرية وسياسية متنوعة ومن دول مختلفة. وأكد القائمون عليها أن هذه المبادرة مستقلة تمامًا، لا تمثل جهة أو تيارًا سياسيًا، ولا تنطق باسم أسرته، بل تنطلق من موقع إنساني تضامني بحت.

وفي أول بيان لها، أشارت الحملة إلى أن عبد الرحمن يوسف "دفع ثمن مواقفه السياسية والفكرية، وتعرض لاضطهاد واضح بسبب ما يعبّر عنه من رؤى وطنية وقومية". وأضاف البيان أن ترحيله من لبنان إلى الإمارات تم بشكل قسري، رغم أنه لا يحمل جنسية أي من البلدين، وهو ما يشكّل – بحسب الحملة – مخالفة صريحة للقانون الدولي الذي يحمي حرية الرأي والتنقل.

وبينما ظل الغموض يحيط بأسباب احتجاز الشاعر عبد الرحمن يوسف في الإمارات، أشار عدد من المقربين منه وناشطين حقوقيين إلى أن إحدى القصائد التي ألقاها خلال مشاركته في أمسية ثقافية قد تكون هي التي فجّرت الأزمة. القصيدة كانت حادة في لغتها، وتحمل نبرة نقد سياسي لاذعة، وذلك في مناخ إقليمي لا يتسامح كثيرًا مع النقد العلني، كما أن عبد الرحمن سبق وأن قام بإلقاء عدد من القصائد منتقدا بعض الأنظمة العربية بشكل واضح.

من هو عبد الرحمن يوسف القرضاوي؟

"أنا شاعرُ الكلّ أومنُ بالشعرِ، رغم ابتلائي...عَنيدٌ أمام العنيد، رقيقٌ مع الضعفاء"

ولد الشاعر والكاتب المصري عبد الرحمن يوسف القرضاوي في 18 سبتمبر عام 1970، وهو الابن السادس للداعية ومفتي قطر السابق الشيخ يوسف القرضاوي. منذ بداياته، لمع اسمه في الساحة الأدبية والسياسية، وارتبط اسمه طويلاً بمواقفه المبدأية ضد الأنظمة الاستبدادية، وبدفاعه المستمر عن قضايا الحريات والعدالة.

لعبد الرحمن جانب أدبي ثقافي طالما استغله كواحد من أبرز الأصوات المعارضة لنظام الرئيس الأسبق حسني مبارك، وترك بصمته بقصائد هجائية لاذعة من أشهرها قصيدة "الهاتك بأمر الله"، التي حُجبت لاحقًا، ومنع بسببها من الظهور الإعلامي ومزاولة الكتابة خلال سنوات حكم مبارك. إلا أنه الأبواب عاد للظهور بعد ثورة يناير، وعاد معها إلى المجال الإعلامي بقوة.

عاش عبد الرحمن في دولة قطر قرابة عشرين عامًا، وتلقى تعليمه المدرسي والجامعي هناك، وحصل على جنسيتها. غير أنه، وبسبب انخراطه السياسي ومواقفه المناهضة للنظام المصري في تلك الفترة، اختار في عام 2003 أن يتنازل عن الجنسية القطرية، رفضًا لفكرة احتمائه بجنسية أخرى.

عاد عبد الرحمن إلى مصر. وفي يونيو 2011، وخلال مشاركته في برنامج تلفزيوني، انسحب على الهواء مباشرة احتجاجًا على تقديمه كـ "شاعر قطري"، في موقف عكس تمسكه بهويته المصرية، كما عبّر عنها مرارًا في موقعه الرسمي وأشعاره.

نشاطه السياسي

بُني الطغيان على خمس: تقديم الذيل على الرأس

تخدير الحاضر بالأمس، توزيع الخوف مع اليأس

لم يكن عبد الرحمن مجرد شاعر، بل كان فاعلًا سياسيًا حاضرًا في لحظات مفصلية من تاريخ مصر الحديث. انخرط في حركات معارضة مثل "كفاية" و"الجمعية الوطنية للتغيير"، وساهم في تأسيس "الحملة الشعبية لدعم البرادعي ومطالب التغيير"، وكان منسقًا عامًا لها.

كما لعب دورًا في الحراك الثوري الذي سبق 25 يناير، قبل أن ينسحب من الحملة بثلاثة أشهر، لأسباب تتعلق بوجهات نظره حول مسار العمل السياسي. فيما بعد، انضم لحملة دعم الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح في انتخابات الرئاسة 2012.

حكم بالسجن وتحركات دولية

"في ليلة من حالك الليلاتِ، صليت ثم نمت
في سباتِ وجدت مسبحة الرئيس في يدي،
قررت ذكر الله، أمسكت بالحباتِ"

في أعقاب أحداث 2013 وتحديدا في 14 نوفمبر 2016، أصدرت محكمة جنح الدقي حكمًا غيابيًا بسجن عبد الرحمن يوسف 3 سنوات مع النفاذ، بتهمة نشر أخبار كاذبة والتحريض على مؤسسات الدولة، في سياق أوسع من الملاحقات التي طالت عددًا من الكتاب والمعارضين في تلك المرحلة.

في أواخر عام 2024، نشر عبد الرحمن يوسف مقطع فيديو من المسجد الأموي في دمشق، عبّر فيه عن فرحه بانتصار الثورة السورية، ووجّه كلمات حادة لما وصفه بـ "أنظمة الخزي" في العالم العربي، مشيرًا إلى دول مثل الإمارات والسعودية ومصر، باعتبارها جزءًا من شبكة قمع أوسع، حسب تعبيره.

انتشر الفيديو بسرعة، لتبدأ بعدها سلسلة من التطورات. في 28 ديسمبر 2024، وأثناء عودته من سوريا مرورًا ببيروت، تم توقيفه من قبل السلطات اللبنانية، بناءً على بلاغ رسمي من المدعي العام الإماراتي. وبعد نحو أسبوعين من التوقيف، صدر قرار بترحيله إلى الإمارات، رغم عدم صدور اتهام علني بحقه، ما أثار موجة استنكار محلية ودولية واسعة.

6 أشهر من الاختفاء القسري

منذ ترحيله، لم يصدر عن الإمارات أي تصريح رسمي بشأن مكان احتجاز الشاعر أو التهم الموجهة إليه، بينما أعربت عشرات المنظمات الحقوقية والجهات الثقافية عن قلقها البالغ على مصيره، مطالبة بالإفراج الفوري عنه، واعتبار ما جرى انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان وحرية التعبير.

حتى الساعة ومنذ وصوله، ضاع أثر القرضاوي بين المحاكمات السرية والغرف المغلقة. وفق منظمات دولية، بينما دعا خبراء في الأمم المتحدة وحقوقيين إلى الإفصاح عن مكانه وقالوا إن "أسوأ توقعاتنا تم تأكيدها"، كما وجّهت منظمات عدة رسائل مباشرة إلى قادة الإمارات، مطالبة بالكشف وضمان حقوقه القانونية.

كما أصدرت 28 منظمة حقوقية بيانًا مشتركًا نددت فيه بما وصفته بـ"الاحتجاز التعسفي والترحيل القسري"، واعتبرته انتهاكًا صارخًا للحقوق الأساسية التي تكفلها القوانين الدولية. وأعربت المنظمات عن قلقها الشديد حيال مصير القرضاوي، خاصة في ظل غياب أي معلومات رسمية من الجانب الإماراتي بشأن ظروف احتجازه أو التهم الموجهة إليه.

من بين الجهات الموقعة على البيان، برز اسم المفوضية المصرية للحقوق والحريات، والتي أكدت في مداخلتها أن ما تعرض له القرضاوي يُعد "استهدافًا صريحًا على خلفية مواقفه السياسية والتعبيرية"، مشيرة إلى أن "نقل شاعر ومعارض مدني بهذه الطريقة ودون ضمانات قانونية هو سابقة خطيرة تقوض أي حديث عن سيادة القانون". ودعت المفوضية، مع باقي المنظمات، إلى الإفراج الفوري عنه، وضمان سلامته الجسدية والنفسية، واحترام حقه في التعبير والتنقل دون تقييد أو ملاحقة.

في السياق ذاته كشف الصحفي جمال سلطان عن تسريب من مصدر طبي في دولة الإمارات، يشير إلى نقل الشاعر المصري عبد الرحمن يوسف إلى قسم العناية المركزة، والحالات الحرجة في مستشفى كليفلاند كلينيك أبو ظبي لتدهور حالته الصحية على وقع تعذيب بدني ونفسي مكثف فور وصوله إلى الإمارات أول أمس، كما أوضح المصدر أن حياة هذا الشخص في خطر حقيقي الآن.

إنتاجه الشعري

على مدى أكثر من 30 عامًا، أصدر عبد الرحمن يوسف مجموعة واسعة من الدواوين، تنوعت بين السياسي والغزلي والتأملي، ومن أبرز أعماله:

نزف الحروف (1992): أول ديوان صدر له في سن الثانية والعشرين.
في صحة الوطن (2004): يتناول معاناة المواطن العربي.
لا شيء عندي أخسره (2005): ديوان هجائي سياسي شهير.
اكتب تاريخ المستقبل (2008): يوثّق انتصارات المقاومة اللبنانية.
رثاء امرأة لا تموت (2012): يرثي والدته ويعيد طرح غرض الرثاء شعريًا.
مسبحة الرئيس (2013): نقد لاذع للأوضاع السياسية في مصر
على رأسها بطحة (2014): هجاء سياسي لاذع للأوضاع في مصر.
رحلة أخرى (2023): مختارات شعرية مترجمة إلى التركية.

كان الشاعر عبد الرحمن يوسف القرضاوي قد اعتقل فى لبنان يوم 28 ديسمبر 2024، بعد عودته من سوريا، فى خطوة أثارت كثيرًا من الجدل. كما جاء توقيفه إثر بلاغ من المدعى العام الإماراتى، وصل عبر السفارة اللبنانية فى أبو ظبى، مستندًا إلى مقطع فيديو كان قد نشره القرضاوي على حسابه الشخصى، إلى جانب دعوى مصرية ومذكرة ترحيل سابقة ”

1

فلسطين
غزة بين التجويع والتعرّض لإطلاق النار

دعت عشرات المنظمات الحقوقية الدولية، مطلع يوليو 2025، إلى وقف فوري لخطة توزيع الغذاء التي تطبقها السلطات الإسرائيلية في قطاع غزة، ووصفتها بأنها "قاتلة" وتهدد حياة المدنيين، مطالبة بالعودة إلى آليات التنسيق الإنساني بقيادة الأمم المتحدة ورفع الحصار المفروض على دخول المساعدات.

تأتي هذه الدعوة على خلفية تدهور الأوضاع الإنسانية بشكل كارثي، حيث تسببت الخطة الإسرائيلية الجديدة في تقليص نقاط توزيع المساعدات من 400 نقطة إلى 4 فقط، تقع جميعها تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية. ونتيجة لذلك، يُضطر أكثر من مليوني شخص للتجمّع في مناطق عسكرية مكتظة معرضين لإطلاق النار أثناء محاولتهم الحصول على الغذاء.

وفقاً للتقارير، قُتل أكثر من 500 فلسطيني وأصيب نحو 4,000 آخرين في أقل من شهر أثناء محاولاتهم الوصول إلى الغذاء، في ظل انهيار شبه تام لنظام الرعاية الصحية، ونقص حاد في الوقود والمياه النظيفة والمواد الأساسية.

وأكّدت المنظمات أن هذه الخطة لا تفي بالحد الأدنى من المعايير الإنسانية وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، مشيرة إلى أن القوات الإسرائيلية والجماعات المسلحة تطلق النار بشكل روتيني على المدنيين الجائعين، ما يحوّل مواقع توزيع المساعدات إلى ساحات مجازر متكررة.

وقالت المنظمات إنه "بموجب الخطة الجديدة للحكومة الإسرائيلية، يُجبر المدنيون الجائعون والضعفاء على السير طوال ساعات عبر مناطق وعرة وخطرة ومناطق نزاع مشتعلة، ليواجهوا سباقا عنيفا وفوضويا للوصول إلى مواقع التوزيع العسكرية المسيجة التي بها نقطة دخول واحدة. وهناك، يدخل الآلاف إلى مناطق مغلقة تعمّها الفوضى للتقاتل على كميات محدودة من الطعام. وقد أصبحت هذه المناطق مواقع لمجازر متكررة في استهتار صارخ بالقانون الدولي الإنساني".

وأشارت إلى أنه "من بين القتلى أطفال يتامى ومقدمو رعاية، حيث يتعرض الأطفال للأذى في أكثر من نصف الهجمات التي تُشن على المدنيين في هذه المواقع. ومع انهيار نظام الرعاية الصحية في غزة، يُترك العديد من أولئك الذين يصابون بطلقات نارية لكي ينزفوا وحدهم، وسط عجز سيارات الإسعاف عن الوصول إليهم ويُحرمون من الرعاية الطبية المنقذة للحياة".

2

تونس
أحكام بالسجن بين 13 و66 عاما على زعماء من المعارضة

أصدرت محكمة تونسية، أبريل الماضي، أحكاما بالسجن تتراوح بين 13 و66 عاما على زعماء من المعارضة ومدافعين عن حقوق الإنسان ورجال أعمال وإعلاميين بتهمة التآمر على أمن الدولة، في قضية تقول المعارضة ومحامون إنها ملفقة وتشكل "رمزا لحكم الرئيس قيس سعيد الاستبدادي".

وبعد يومين من الحكم، اعتقلت السلطات التونسية المحامي البارز والقاضي السابق أحمد صواب، وهو معارض شرس للرئيس قيس سعيد، إثر تصريحات انتقد فيها محاكمة "قضية التآمر" التي يمثل اثنين من المتهمين فيها، وجرى توجيه تهم له بموجب التشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، شملت تهمًا غير منطقية مثل "تكوين وفاق بقصد ارتكاب جرائم إرهابية" و"دعم جرائم إرهابية"، بالإضافة إلى تهمة "نشر أخبار كاذبة" بموجب المرسوم القانوني عدد 54. وبعد اعتقاله، ظل محتجزًا لدى الشرطة وحُرم من التواصل مع عائلته أو محاميه لمدة 48 ساعة.

وقالت منظمة العفو الدولية إن "الإدانة الجماعية للمعارضين بعد محاكمة صورية تمثل لحظة خطيرة في تونس؛ وتمثل مؤشرا مقلقا على استعداد السلطات للمضي قدما في حملتها القمعية ضد المعارضة السلمية".

كما دعت المنظمة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن المحامي أحمد صواب، وإسقاط جميع التهم الموجهة إليه، وطالبت السلطات التونسية بأن تضع حدًا لمضايقات المحامين وترهيبهم، وأن تضمن لهم القدرة على أداء مهامهم المهنية دون خوف من الانتقام.

يذكر أن من ضمن الأشخاص الأربعين المستهدفين في هذه المحاكمة، ست شخصيات سياسية معارضة: جوهر بن مبارك، وخيام التركي، وعصام الشابي، وغازي الشواشي، ورضا بلحاج، وعبد الحميد جلاصي. وهم مُحتَجَزون تعسفًا منذ بدء التحقيقات في فبراير 2023. كما صدرت أحكام على بقية المتهمين، بمن فيهم عدد من الأفراد الذين احتُجزوا في قضايا أخرى ذات دوافع سياسية مختلفة -مثل كبار الشخصيات المعارضة نور الدين البحيري، والصحبي عتيق، والسيّد الفرجاني، ورياض الشعيبي المنتمين إلى حزب النهضة الحاكم سابقًا. ولا يزال آخرون، مثل رياض الشعيبي وأحمد نجيب الشابي، طلقاء، لكنهم أدينوا غيابيًا.

وتستهدف القضية أيضًا المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان كمال الجندوبي، والعياشي الهمّامي، وبشرى بالحاج حميدة، إضافة إلى رجال أعمال وحملة أسهم في وسائل إعلام خاصة.

3

الإمارات
إدراج معارضين وأقاربهم على "قوائم الإرهاب"

أدرجت السلطات الإماراتية في أبريل الماضي 11 معارضا سياسيا وأقاربهم، بالإضافة إلى ثماني شركات يملكونها، على قوائم "الإرهاب"، وذلك بدعوى "ارتباطهم بتنظيم الإخوان المسلمين". لكن منظمة هيومن رايتس ووتش شددت على أن هذا القرار "يعكس استخدام الدولة العشوائي لقوانين مكافحة الإرهاب الفضفاضة، وازدراءها للإجراءات القانونية الواجبة"، وقالت المنظمة الدولية إنه يتعين على السلطات الإماراتية إزالة تصنيفات الإرهاب هذه فورا.

وتسعة على الأقل من الأفراد المشمولين في التصنيف أو أقاربهم هم معارضون سياسيون، والشركات المعنية مسجّلة في بريطانيا وهي مملوكة أو كانت مملوكة سابقا لمعارضين إماراتيين منفيين أو أقاربهم، وفق تقرير المنظمة، التي قالت إن هذه الخطوة "تصعيد للقمع العابر للحدود الذي تمارسه الإمارات، ولا يستهدف المعارضين فحسب، بل يستهدف أيضا أفراد أسرهم".

وقالت الباحثة في شؤون الإمارات لدى المنظمة جوي شيا إن قرار إدراج هؤلاء الأفراد في قوائم الإرهاب "كان دون أي مراعاة للإجراءات القانونية الواجبة"، مضيفة أنه أدّى إلى "عواقب وخيمة على سبل عيشهم". ودعت شيا السلطات الإماراتية إلى "التراجع فورا عن هذه التصنيفات الخبيثة والتوقف عن قمع التعبير السلمي".

ويستخدم قانون مكافحة الإرهاب الإماراتي لعام 2014 تعريفا فضفاضا للإرهاب، ويسمح للسلطة التنفيذية بإدراج الأفراد والكيانات في قوائم الإرهاب دون أي شرط قانوني يقتضي إثبات الأساس الموضوعي للادعاء. لا يُحدد القانون إجراء واضحا لكيفية ممارسة هذه الصلاحية، ولا ينصّ على أي رقابة.

يواجه الأفراد المُدرجون في قوائم الإرهاب تجميدا فوريا للأصول ومصادرة للممتلكات بموجب قانون مكافحة الإرهاب وقرار مجلس الوزراء رقم 74 لسنة 2020. ويواجه الموجودون في الإمارات، بما يشمل أقاربهم وأصدقاءهم، عقوبة محتملة بالسجن مدى الحياة لتواصلهم مع أي شخص مُدرج في القائمة.

4

غزة
مقتل المصوّرة فاطمة حسّونة بقصف الطيران الاسرائيلي على منزلها في حيّ التفاح شرق القطاع

قُتِلت المصوّرة الفلسطينية الحرّة فاطمة حسّونة، أبريل الماضي، بقصف الطيران الحربي الإسرائيلي منزل عائلتها في حيّ التفاح شرق مدينة غزة، وذلك بعد 18 شهرا وثقت فيها الحرب وغطت الصراع في غزة ميدانيا.

وفي التفاصيل، قالت صديقتها آلاء الحسنات لمركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية "سكايز" التابع لمؤسسة سمير قصير، إن الطيران الحربي الإسرائيلي قصف فجر الأربعاء 16 أبريل 2025، منزل عائلة فاطمة، فاستشهدت مع خمسة من إخوتها، وأصيب والداها بشكل خطير".

ونعا مركز حماية الصحفيين الفلسطينيين وفاة الصحفية فاطمة حسونة. وأوضح أن الغارة الإسرائيلية التي أودت بحياتها استهدفت منزل عائلتها في شارع النفق بمدينة غزة، وأسفرت عن مقتل عدد من أفرادها. ووصف المركز الهجوم بأنه "جريمة" بحق الصحفيين وانتهاك للقانون الدولي. وأضاف المركز: "صور فاطمة المؤثرة التي توثق الحياة تحت الحصار نشرت على نطاق عالمي، لتسلط الضوء على الخسائر البشرية التي تسببها الحرب".

4

الأردن
تهجير سكان مخيم غير رسمي للاجئين الفلسطينيين دون توفير تعويضات كافية

أخلت السلطات الأردنية، أبريل الماضي، قسرا منازل ومحلات تجارية وهدمتها في مخيم غير رسمي للاجئين الفلسطينيين في عمان، بحسب ما أفادت منظمة "هيومن رايتس ووتش"، وذلك دون أن توفر للسكان القدر الملائم من التشاور، أو الإشعار، أو التعويض، أو المساعدة في الانتقال لمكان آخر أو سبل الانتصاف، وذلك في إطار مشروع توسيع أحد الطرق.

وذكرت المنظمة أن مشروع التطوير الحضري أدى إلى تهجير عشرات العائلات، إذ هُدمت 25 منزلا كان يقطنها 101 شخص إضافة إلى محلات تجارية، دون أن يحصل أغلب السكان على تعويض يناسب الضرر الذي أصابهم أو يغطي تكاليف الانتقال والعيش في أماكن جديدة، لافتة إلى أن الحكومة الأردنية لم تلتزم بالمعايير الدولية، ما أدى إلى انتهاك حقوق السكان الأساسية، مثل حق السكن ومستوى معيشي لائق، والحق في التعليم، خاصة بالنسبة للأطفال.

وقال آدم كوغل، نائب مديرة الشرق الأوسط في هيومن رايتس إن "تشريد العائلات وقطع سبل العيش دون ضمانات مناسبة وتعويض عادل، يتركان أمام عشرات الأشخاص القليل من الأماكن التي يمكنهم طلب المساعدة منها".

وطالب كوغل السلطات الأردنية إعطاء الأولوية لحقوق السكان عند النظر في مشاريع البنية التحتية، وضمان عدم حرمان أي شخص من السكن اللائق أو غيره من الحقوق الأساسية.

"شرق المتوسط": رواية السجن الممتد.. حين يصبح الإنسان مرآة لأمّة مقهورة

تُعتبر رواية "شرق المتوسط" لعبد الرحمن منيف، الصادرة عام 1975، واحدة من أبرز الأعمال الأدبية التي تناولت موضوع القمع السياسي وأدب السجون في العالم العربي بجرأة وعمق. وعلى الرغم من مرور عقود على صدورها، فإنها تظل حتى اليوم قراءة حيوية ومؤثرة لكل من يرغب في فهم واقع الإنسان العربي تحت وطأة الاستبداد والاضطهاد السياسي.

أيضا، رغم أن الرواية كُتبت قبل أكثر من أربعة عقود، إلا أن كلمات التعريف بها التي جاءت على غلافها لا تزال تُعبّر بدقة عن واقع الإنسان العربي الآن، كما لو أنها صدى لصوت لم ينقطع، وهي ذات الكلمات التي يمكن من خلالها تلخيص روح الرواية: "في زمن ما، وعلى هذه الأرض الغبراء الممتدة إلى ما لا نهاية، من شواطئ المتوسط وحتى الصحراء البعيدة، كانت أشياء كثيرة تحدث، وكانت أشياء كثيرة تمرّ بصمت. والإنسان على هذه الأرض الغبراء كان يتحدى".

الانطلاق من القيم العالمية

يستهل منيف روايته بذكر سبع مواد من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مذكرا القارئ بأن جميع الناس يولدون "أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق"، وأن لكل إنسان "حق التمتع بجميع الحقوق والحريات"، وسلامة شخصه، وأنه "لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية"، وأن يلجأ إلى بلاد أخرى هربا من الاضطهاد". هذا الاستهلال يؤطر الرواية في إطار عالمي وقيمي، ويضفي على نصها بعدا إنسانيا شاملا، يتناقض مع واقع القمع الذي تعكسه.

تبدأ الرواية برجب إسماعيل وهو على متن السفينة "أشيلوس" يتلقى علاجا لمرض الروماتيزم في دمه، وفي هذه اللحظة يسترجع حياته داخل السجن. من هذا الفصل نعلم أن رجب كان سجينًا قد خرج منه، لكن لا تُكشف التفاصيل حول سبب اعتقاله أو ظروف خروجه في البداية.

ومع تقدم السرد واسترجاع رجب لذكرياته، يتبين لنا أنه أمضى خمس سنوات في السجن، وأُطلق سراحه بعد أن دفع "الثمن" المطلوب منه، وهو اعتراف يريده السجان/النظام الديكتاتوري الحاكم. يخبره السجان بينما يطفئ سيجارته على كتفه، أنه كان يجب على رجب أن يدفع هذا الثمن قبل أربع أو خمس سنوات، لافتا إلى أن السعر الذي دفعه كان على حساب صحته. يقول رجب وهو يسترجع لنا هذه المشاهد: "ظللت صامتا. كنت أحس نفسي عارياً"؛ وهو ما يعبر بدقة عن الحالة النفسية والجسدية التي كان يعيشها رجب بعد هذه التجربة القاسية.

يعد منيف واحدًا من أهم الكتاب والروائيين العرب خلال القرن الماضي - مصدر الصورة: دار التنوير

سرد تناوبي

تقوم الرواية على بناء سردي تناوبي بين صوتين: رجب، السجين السياسي الذي قضى سنوات في غياهب سجون إحدى الدول العربية شرق المتوسط، حيث يُجسد معاناة الإنسان العربي تحت وطأة الاستبداد. وأنيسة، شقيقته التي تمثل الصوت الخارجي، المتألم والصامد في آنٍ معًا.. ومن خلال صوت أنيسة، تتعمق الرواية في استكشاف الألم النفسي والاجتماعي الذي يرافق الاعتقال التعسفي، وتسلط الضوء على مقاومة الأسرة والتمسك بالأمل.

رجب، الذي يدخل عالم السياسة منذ أن بدأ يخفي عناوين الكتب التي يقرأها، هو الشخصية المحورية في الرواية. سياسي شاب يؤمن بفكرة الحرية، لكنه يواجه آلة قمع لا ترحم، تبدأ بتعذيبه الجسدي والنفسي داخل السجن، ولا تنتهي حتى بعد خروجه. يقول رجب، في واحدة من أكثر لحظاته انكسارًا: "هل يمكن أن ترمم إرادة إنسان لم تعد تربطه بالحياة رابطة؟". هذه الجملة تلخص جوهر الرواية: سؤال عن إمكانية الترميم بعد التدمير، عن جدوى البقاء بعد الانهيار.

في المقابل، تمثل أنيسة الوجه الآخر للمأساة، المرأة التي تحاول أن تحمي، أن تصبر، أن تساند. لكنها، في الوقت ذاته، تقع ضحية الخوف والرقابة الذاتية. تخفي عن رجب رسالة من حبيبته هدى، لأنها تخاف عليه من الحنين، أو ربما لأنها لا تطيق رؤيته هشًا من الداخل. تقول عن هدى: "كانت تقضي عندنا ساعات طويلة، ولا تفعل شيئًا إلا البكاء. سألتني مثل طفلة صغيرة: هل أهرب يا أنيسة؟ لا أطيق أن أتزوج غير رجب". الحب في هذه الرواية لا ينتصر، بل يذبل تحت وطأة القمع".

تأثيرات السجن

الرواية لا تكتفي برصد تجربة السجن، بل تتعقب أثر السجن خارج أسواره. فحامد، زوج أنيسة، الذي كان في البداية شخصًا عاديًا ومسالمًا، يتحول إلى معارض بعد أن أدرك بطش السلطة. يقول: "أصبحت القضية قضيتي. لم أكن أتصور أنهم لهذه الدرجة من الخسة". السلطة، كما يصورها منيف، لا تكتفي بكسر السجين، بل تلاحق أهله وأصدقاءه، وتحوّل حياتهم إلى رقعة شطرنج مليئة بالفخاخ.

ويبرز منيف التأثير بشكل موجع في مشهد وفاة والدة رجب، حيث يقول: "كانت الجمعة موعد الزيارة الأسبوعية، جاءت أختي وعمتي.. أما أمي فلم تأتِ.. كانت أول مرة تتغيب.. لم تقولا لي كلمة واحدة. أحسست. صرخت أسألهما، بكت أختي فجأة وعرفت كل شيء. كانت أمي تعاني من ارتفاع الضغط منذ فترة طويلة. قلت لها عشرات المرات: كفي عن زيارتي.. لا أريد أن تريني هكذا. كانت تبتسم ولا تجيب، وتأتي. في ذلك الغروب شعرت أني وحيد لدرجة لا يمكن احتمالها. هم قتلوا أمي، ظلوا ينخرون في عقلها وقلبها حتى قتلوها".

هذا المشهد لا يعبّر فقط عن حزن شخصي، بل يكشف عن الامتداد القاسي لأثر السجن إلى خارج الزنازين، حيث يدفع أهل المعتقل الثمن عاطفياً وجسدياً، ويصبح غيابهم فاجعة لا يمكن تعويضها.

ولا تتوقف المعاناة عند فقد الأم، بل تمتد لتشمل الجانب العاطفي في حياة رجب، حيث يُصوّر منيف انكسار الأمل حتى في الحب، حين يقول:

"كانت هدى أقوى الآمال التي تشدني إلى عالم الحرية، كنت أتصورها مثل بطلة الأساطير، لا تمل أبداً من الانتظار. لكن لم تنتظر، قالت لي في آخر رسالة: "أنا مرغمة على الموافقة يا رجب، ولكن سأحتفظ بالذكرى إلى الأبد..." أي نفع من الذكرى يا هدى؟ هل تدفئ السجين الذي لا يحلم إلا بساعة الحرية؟ هل يخرج من ليالي السجن الطويلة ليسقط في البرودة والفراغ؟"

ثم يواصل: "ضاعت هدى لأني كنت سجينًا.. لو كنت حرًا لما انتظرت كل هذه السنين.. كان باستطاعتي أن أقول لها: 'الآن يمكن أن نتزوج يا هدى'.. ونتزوج فعلاً. لو كنت طليقًا لما استطاع أحد من أهلها أن يحتج أو أن يقول كلمة واحدة". وبهذا يكتمل المشهد العاطفي كوجه آخر من أوجه الخسارة التي ألحقها السجن والاستبداد برجب؛ فهو لا يقتصر على الألم الجسدي أو النفسي، بل يمتد ليقضي على أبسط أحلام الإنسان: الحب، والزواج، والحياة الطبيعية.

وبهذا تُبرز الرواية كيف أن الحب نفسه لم يصمد في وجه السجن. وعندما يسأل رجب أنيسة بعد خروجه: "ألم تقل لك شيئا يا أنيسة؟ ألم تبعث معك برسالة؟"، تضحك أنيسة بحزن، وتهز رأسها، ثم تسأله بسرعة عن شيء آخر كي تُشغله عن ذكر "هدى"، في مشهد صغير لكنه مليء بالدلالة على انهيار الأمل.

ومن خلال السرد، نرى كيف يُستخدم السجن كأداة لإعادة تشكيل الإنسان. السجين لا يُعذَّب فقط، بل يُعاد تشكيله فكريًا ونفسيًا. يُجبر على توقيع "براءة" من أفكاره، على إعلان الطاعة، أو يُترك ليموت ببطء. لكن رجب، حتى حين يوقّع تلك الورقة، لا يستسلم. يقول: "لن تفرح يا أسعد، صحيح أنني وقعت تلك الورقة اللعينة، لكن لن أترك لك فرصة للشماتة، لن ترى وجهي، وقد لا أراك في حياتي كلها!".

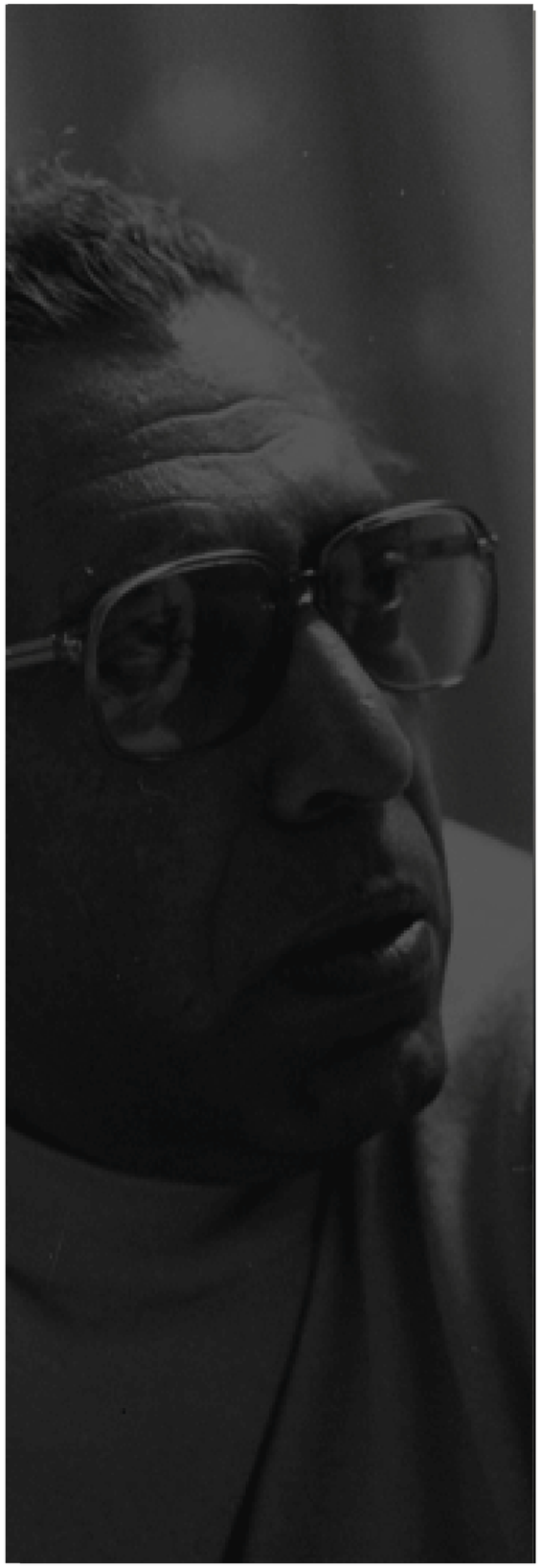

أسعد، شقيق رجب، يمثل صوت المجتمع الذي قرر أن ينأى بنفسه عن الضحايا. يقول بأن رجب "لم يعد صغيرًا"، وأنه "إن لم يقدم براءة، فلا هو أخي ولا أنا أعرفه". هنا، تُظهر الرواية كيف يُمكن للمجتمع أن يتحول إلى جلاد صامت، إلى شريك في القمع بالصمت أو بالتخلي.

وفي لحظة من لحظات القوة النادرة، نرى رجب يحاول أن يستعيد ذاته. يقول: "أنا الآن أملك جسدي، أستطيع أن ألقيه في البحر، لا أحد له سلطان عليه مثلي". لكنه في النهاية يعود، يعود إلى الوطن، يعود إلى المعركة، وربما إلى الموت. يعود على ظهر الباخرة "أشيلوس"، وهي السفينة نفسها التي حملته إلى غرب المتوسط، حيث الحرية لكنه عاد ليواجه المصير محتوم والموت!

فبعد عودته يتم اعتقاله مجددا لكن هذه المرة لأيام. وفي مشهد ختامي مفجع، يعود رجب من السجن فاقدًا لبصره، وبعد أربعة أيام يموت. أنيسة تبكي، كما اعتادت، لكنها تقرر هذه المرة أن تنشر أوراقه، أن تجعل كلماته نورًا لا نارًا. أما ابنها عادل، فهو الجيل التالي، الوريث المهدد بأن يكرر المأساة. تحذره أنيسة، لكنها تعرف، في قرارة نفسها، أن صوت الحرية لا يُكتم إلى الأبد.

وقد جاءت إحدى أقسى لحظات الرواية حين ظنت أنيسة أن خروجه من السجن سيكون بداية الحياة، لكنها سرعان ما اكتشفت أن النظام لا يترك العائلة وشأنها، فقد دخل زوجها حامد السجن بدوره، ليصبح "نزيلا بديلا عن رجب"، كما تقول. وعندما عجزت عن إيجاد ما يدعو للأمل، قالت: "سوف ننتهي كمخلوقات فاقدة كل شيء: الحرية، المستقبل، والأمل".

وتختم أنيسة الرواية بجملة مُزلزلة: "أنا امرأة خاطئة، وأريد أن أتبع طريقة رجب ذاتها: أن أدفع الأمور إلى نهايتها، لعل شيئًا بعد ذلك يقع". هذا الاعتراف لا يعني الانكسار، بل هو بداية وعي جديد، وقرار داخلي بتحمّل المسؤولية.

"هذا واحد من شعب سجين"

في الرواية، تتكرر إشارات لرمزية الكلمة. فالكلمة، كما يقول رجب، ليست السلاح الأقوى، لكنها سلاح الذين ماتت أمهاتهم، وتلوثت دماؤهم، وأرادوا أن يفعلوا شيئًا. وهنا يظهر منيف، الكاتب، خلف شخصيته. الكاتب الذي آمن بأن الأدب يمكن أن يفضح، أن يعرّي، أن يدوّن ما يجري في السراديب.

كما يمر الطبيب العجوز، الذي يفحص رجب، ليترك واحدة من أهم جمل الرواية: "هذا واحد من شعب سجين". هذه الجملة المفتاحية تختصر الحكاية كلها، وتكشف أن رجب ليس فردًا معزولًا، بل هو صورة لأمة بأكملها تحت القيد.

أما الجملة التي تصف الواقع القمعي كما عاشه حامد، فهي من أكثر اللحظات توترًا: "كانوا يبتسمون عندما وقعت الورقة. الآن يريدون أن أقع في المصيدة، بدل رجب حامد". هذا هو منطق الاستبداد، لا يكتفي بضحية واحدة.

الرواية مكتوبة بلغة شاعرية رغم قسوتها، بلغة قادرة على الغوص في النفس والواقع معًا، دون أن تقع في فخ الخطابة أو الوعظ. سرد منيف متماسك، وصوته حاضر، لكنه لا يطغى على شخصياته. بل يمنحها المجال لتتكلم، لتتألم، ولتصرخ.

باختصار، "شرق المتوسط" ليست فقط رواية عن السجن، بل عن السجن الممتد في اللغة، في الأسرة، في الحب، وفي المستقبل. إنها دعوة للقراءة من القلب، وللفهم من موقع الألم. هذه الرواية تصلح لأن تكون جسرًا لفهم كيف يتحول الإنسان إلى رقم، وكيف يمكن للكلمة أن تعيده إلى الوجود.

يذكر أن عبد الرحمن منيف، أحد أبرز الروائيين العرب في القرن العشرين، كتب "شرق المتوسط" عام 1975، لتكون صرخة ضد الاستبداد والتعذيب والقمع الذي يمارس في الدول العربية. جاءت الرواية قبل رباعيته الشهيرة "مدن الملح"، وكانت تمهيدًا لصوته الروائي الناضج الذي جمع بين النقد السياسي والعمق الإنساني.

ورغم أن الرواية كُتبت منذ عقود، إلا أنها لا تزال مؤلمة ومطابقة لما نعيشه اليوم. فالقمع الذي تصفه، والخذلان الذي تكشفه، والكرامة التي تدافع عنها، لا تزال جميعها حاضرة في واقعنا.

لهذا، فإن "شرق المتوسط" ليست فقط عملًا أدبيًا رائعًا، بل ضرورة قرائية لكل من يريد أن يفهم معنى السجن في بلادنا، خارج القضبان وداخلها.

شرق المتوسط" كانت تمهيدًا لصوت "منيف" الروائي" الناضج الذي جمع بين النقد السياسي والعمق الإنساني - مصدر الصورة: موقع مدينة

> هل يمكن أن ترمم إرادة إنسان لم تعد تربطه بالحياة رابطة؟

> كانت هدى أقوى الآمال التي تشدني إلى "عالم الحرية... لكن لم تنتظر

> رغم أن الرواية كُتبت منذ عقود، إلا أنها لا تزال مؤلمة ومطابقة لما نعيشه اليوم. فالقمع الذي تصفه والخذلان الذي تكشفه والكرامة التي تدافع عنها لا تزال جميعها حاضرة في واقعنا